المركز الجامعي أحمد بن يحي
الونشريسي –تيسمسيلت–
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

أثر السياسة المالية على القطاع الصناعي بالجزائر
(دراسة حالة الجزائر 2010-2015)

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

من إعداد الطلبة :

- **سعدة نواري**
- **فضيلة شعشوع**

تحت إشراف الأستاذ :

عادل رضوان

لجنة المناقشة:

الأستاذ:صالح طالم.....رئيسا

الأستاذ: عادل رضوان.....مقررا

الأستاذ: ضويفي حمزة..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

قال تعالى" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"

الأحقاف الأية 15

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي

وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر

والتقوى ومن العمل ما ترضى وسلام على حبيبه الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ عادل

رضوان لإشرافه على هذا العمل وتوجيهاته القيمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى أساتذة المركز الجامعي بتيسمسيلت.

وأخيرا نسدي عبارات العرفان إلى الزملاء بالدراسة وكل من كان لنا عونا في هذا العمل.

الطالبة: نواري سعدة

شعشوع فضيلة

إهداء

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل

المتواضع الذي أهديه إلى:

سراجي المنير أمي الغالية

إلى من أحمل اسمه بكل فخر أبي العزيز

اللهم أطل لهما في عمرهما وحفظهما لي يا رب العالمين

إلى جميع إخوتي وأخواتي

إلى جميع عائلة شعشوع من صغيرها إلى كبيرها

إلى كل الصديقات اللواتي عرفتهن

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى هؤلاء جميعا أهدي أول ثمار نجاحي.

الطالبة: فضيلة شعشوع

إهداء

أولا وقبل كل شيء نحمد الله ونشكره شكرا وحمدا كثيرا على نعمه الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى

الصلاة والسلام على خلق الله مُحَمَّد بن عبد الله.

أما بعد أهدي هذا العمل

إلى روح أمي الطاهرة

إلى الوالد الكريم الذي عبد لي بدعواته طريق الخير والتوفيق

إلى جميع إخوتي وأخواتي

إلى عائلة نواري صغيرا وكبيرا

إلى جميع زميلاتي في الطور الجامعي

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الطالبة: نواري سعدة

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	السياسة المالية التوسعية	36
(2-1)	السياسة المالية الانكماشية	36
(1-3)	يوضح نسبة المشاريع الصناعية لسنة 2015	71
(2-3)	تطو مصادر الإيرادات العامة خلال الفترة(2010-2015)	81
(3-3)	تطور مصادر الجباية العادية	82
(4-3)	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة(2010-2015).	85

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(3-1)	حصة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (2010-2014)	66
(3-2)	حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية(2010-2014)	66
(3-3)	حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014	67
(3-4)	يوضح عدد المشاريع الصناعية وقيمتها لسنة2015	70
(3-5)	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة(2010-2015)	80
(3-6)	مصادر الإيرادات العامة خلال الفترة(2010-2015)	81
(3-7)	مصادر الجباية العادية خلال الفترة (2010-2015)	82
(3-8)	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة(2010-2015)	83

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق1	الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخرتجية في الجزائر سنة 2014	101
الملحق2	احتياطي النفط خلال الفترة(2010-2014)	101
الملحق3	احتياطي الغاز الطبيعي خلال الفترة(2010-2014)	102
الملحق4	الغاز الطبيعي المسوق خلال الفترة (2010-2013)	102

الملخص:

الجزائر على غرار باقي الدول تعمل هي الأخرى على تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تفعيل كافة القطاعات وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي يعتبر ركيزة تطور أي مجتمع من المجتمعات.

ومن خلال هذا البحث حاولنا أن نعرض مدى تأثير السياسة المالية على القطاع الصناعي وأخذنا الجزائر كنموذج للدراسة نظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل قطاع الصناعة وزيادة النشاط الاقتصادي، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف.

تتجه السياسة المالية إلى تحقيق هدفين أساسين يتمثلان في تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية وقيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية من خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار.

ومن خلال دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد نلاحظ أنها ساهمت في تحقيق معدل نمو لا بأس به على الصعيد الاقتصادي بالرغم من بعض الآثار السلبية من بينها التضخم.

Résumé:

L'Algérie, à l'instar des autres pays, œuvre pour la concrétisation du développement économique et ce par le biais de l'activation de tous les secteurs et spécialement le secteur industriel considéré comme le socle du développement de toute société.

A travers ce travail, nous avons tenté de présenter le niveau d'influence de la politique monétaire sur le secteur industriel et avons pris l'Algérie comme un modèle d'étude eu égard au rôle que joue la politique monétaire à rassembler les ressources des capitaux nécessaires au financement du secteur industriel et à faire progresser l'activité économique. L'Etat use de tous les moyens et possibilités afin de se procurer l'argent nécessaire pour atteindre cet objectif. La politique monétaire s'oriente vers la concrétisation de deux objectifs principaux :

- Rassemblerles ressources financières pour financer les investissements économiques et sociaux.
- Jouer un rôle d'orientation à travers les motivations et les garanties financières qu'elle présente ainsi qu'à travers l'amélioration des conditions de travail et d'investissement.

Aussi, l'étude de la politique monétaire suivie en Algérie nous fait remarquer qu'elle a participé à la réalisation d'un taux de croissance acceptable au niveau économique malgré certains inconvénients comme l'inflation.

فهرس المحتويات:

الإهداء.....	**III**
الشكر.....	**IV**
الملخص.....	**V**
فهرس المحتويات.....	**VI**
قائمة الأشكال.....	**IX**
قائمة الجداول.....	**X**
قائمة الملاحق.....	**XI**
المقدمة.....	**أ-د**
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية.....	**2-38**
تمهيد الفصل الأول.....	02
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.....	03
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها.....	03
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية	04
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.....	07
المطلب الرابع: محددات السياسة المالية.....	10
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.....	12
المطلب الأول: العوامل السياسية.....	12
المطلب الثاني: العوامل الإدارية.....	13
المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بطبيعة النظام الاقتصادي.....	15
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.....	19
المطلب الأول: السياسة الضريبية.....	19
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام.....	24
المطلب الثالث: ماهية الميزانية ومرتكزاتها.....	28
المطلب الرابع: أنواع السياسة المالية وآلية عملها.....	34
خلاصة الفصل الأول.....	38
الفصل الثاني: القطاع الصناعي.....	**40-59**

تمهيد الفصل الثاني.....	40
المبحث الأول: ماهية القطاع الصناعي.....	41
المطلب الأول: تعريف الصناعة وأهميتها.....	41
المطلب الثاني: مقومات الصناعة وأهم معرقلاتها.....	42
المطلب الثالث: تصنيفات الصناعة.....	46
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في ميدان الصناعة	48
المطلب الأول: تجربة ماليزيا..... .	48
المطلب الثاني: تجربة الصين.....	50
المطلب الثالث: الدروس المستفادة.....	52
المبحث الثالث: السياسة المالية وعلاقتها بالقطاع الصناعي.....	54
المطلب الأول: أثر سياستي الضريبة والإنفاق العام على الصناعة	54
المطلب الثاني: أهمية الدعم الحكومي للقطاع الصناعي.....	56
خلاصة الفصل الثاني.....	59
الفصل الثالث: انعكاسات السياسة المالية على القطاع الصناعي بالجزائر.....	**89-61**
تمهيد الفصل الثالث.....	61
المبحث الأول: واقع قطاع الصناعة في الجزائر.....	62
المطلب الأول: مراحل تطور الصناعة في الجزائر.....	62
المطلب الثاني: أنواع الصناعات في الجزائر.....	66
المبحث الثاني:تحديات قطاع الصناعة في الجزائر.....	72
المطلب الأول:معوقات القطاع الصناعي بالجزائر.....	72
المطلب الثاني: القطاع الصناعي الجزائري مميزاته وتحدياته.....	75
المبحث الثالث: السياسة المالية في الجزائر وأثرها على القطاع الصناعي.....	79
المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	79
المطلب الثاني: الحوافز الضريبية الممنوحة من قبل الجزائر.....	86
خلاصة الفصل الثالث.....	90
الخاتمة.....	92
قائمة المصادر والمراجع.....	96
الملاحق.....	102

تمهيد:

السياسة المالية تعتبر عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة فهي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

وتجدر الإشارة إلى أنه مع مجيء **كينز** بالنظرية العامة التي أقامت دعائم النظرية الاقتصادية الكلية، فقد ازدادت أهمية استخدام السياسة المالية في أي دولة من دول العالم، حيث كانت السياسة المالية قيل ذلك سياسة مالية محايدة لكن بعد ظهور أزمة الكساد العالمي كان لها الأثر الكبير في ارتفاع أصوات الاقتصاديين والسياسيين بدعوة الدولة للتدخل من أجل وقف التدهور وكان **كينز** من أبرز دعاة تدخل الدولة فأصبحت السياسة المالية هي سياسة متدخلة وهذا التغيير جاء من التحول الذي حدث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي.

فالسياسة المالية تتميز عن غيرها من السياسات الاقتصادية بالأدوات المستخدمة ولعل من بين أهم هذه الأدوات نجد النفقات العامة والإيرادات العامة ويجمعهما الميزانية العامة. وباعتبار أن السياسة المالية أداة من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها ونخص بالذكر قطاع الصناعة الذي يعتبر من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تطور الأمم وبيان درجة تقدمها، وبالتالي فإن هذا القطاع يأخذ على عاتقه دورا أساسيا في رفع المستوى المعيشي للمجتمع، كما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التطوير والتنمية من خلال توفير فرص العمل والقضاء على البطالة.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية السياسة المالية في تحفيز القطاع الصناعي بالجزائر؟

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة المالية؟
- كيف يمكن تحديد العلاقة بين السياسة المالية والصناعة في الاقتصاد؟
- ماهي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة فيما يتعلق بالسياسة المالية(السياسة الضريبية والسياسة الإنفاق العام) لغرض تحفيز الصناعة في الجزائر؟

الفرضيات:

بغرض الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- تماثل السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.
- من دعائم نجاح القطاع الصناعي رفع الرسوم الجمركية عن السلع الموجهة للخارج.
- ساهمت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ولو بشكل نسبي في تطوير القطاع الصناعي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية اختيار الموضوع في التعرف على السياسة المالية ومدى فعاليتها في تحقيق جملة من الأهداف وكيفية تطبيق أدوات السياسة المالية من أجل النهوض بقطاع صناعي راقي.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تحديد أهم مفاهيم السياسة المالية والصناعة.
- التطرق إلى أدوات السياسة المالية.
- مدى مساهمة السياسة المالية في توجيه القطاع الصناعي.
- التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه قطاع الصناعة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع البحث ما يلي:

1- دراسة إياد حماد (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة دمشق، 2009/2008) تحت عنوان" **دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي**" دراسة ما إذا كانت الصناعة التحولية لها دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي وأسقط دراسته على دولة سوريا وواقع الصناعة التحويلية فيها.

2- دراسة سالكي سعاد (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011/2010) تحت عنوان" **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**" وأهم ما توصلت إليه أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب.

3– دراسة زويش سمية (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة،2015/2014) تحت عنوان" **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية**" وأهم النتائج المتوصل إليها:

– أصبحت السياسة المالية تمارس دورا هاما وإيجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد.

– أن الإيرادات العامة لها دورا فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.

4– دحاح حورية (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في علوم التسيير، تخصص التسيير الاستراتيجي للمنظمات، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة،2015/2014)تحت عنوان " **هيكل الصناعة ودورها في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الصناعية**" دراسة إذا ما كان تحليل هيكل الصناعة أداة كافية لتحديد الخيارات الإستراتيجية التي تتحول فيما بعد إلى استراتيجيات تتبعها المؤسسة للوصول إلى أهدافها، وأسقطت دراستها على صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر.

وأهم النتائج المتوصل إليها:

– لدراسة هيكل الصناعة يجب على المسيرين دراسة أبعاد هيكل الصناعة والتي تتمثل في التركز الصناعي، عوائق الدخول، تمييز المنتجات.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصل الأول والثاني، القائم على جمع المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة بينما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الفصل الثالث الذي تم فيه دراسة حالة الجزائر خلال الفترة2015/2010.

صعوبات الدراسة:

في دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا بعض الصعوبات المتمثلة في:

– نقص المراجع في السنوات الحديثة باعتبار دراستنا تتطلب بعض مؤشرات جديدة في القطاع الصناعي.

– ضيق الوقت.

– نقص المراجع في الفصل الثاني ألا وهو قطاع الصناعة.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية، تم تقديم معلومات عن السياسة المالية من خلال التطرق إلى مفهومها وأهميتها ومراحل تطورها وأهم الأهداف التي تصبو إليها هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتضمن العوامل المؤثرة في السياسة المالية، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى أهم أدوات السياسة المالية وآلية عملها.

الفصل الثاني: فقد جاء تحت عنوان القطاع الصناعي تطرقنا من خلاله إلى تعريف الصناعة وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني وذكر أهم مقومات ومعوقات الصناعة وأهم تصنيفاتها هذا في المبحث الأول أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان تجارب بعض الدول في الميدان الصناعي فتم التطرق إلى تجربة ماليزيا والصين في المجال الصناعي واستنباط أهم الدروس المستفادة من تجربة الصين وماليزيا. ثم تم التعرف على أثر السياسة المالية على القطاع الصناعي وأهمية الدعم الحكومي لهذا القطاع هذا في المبحث الثالث فتطرقنا إلى مدى تأثير السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام على الإنتاج(الصناعة) وذكر أهمية الدعم الحكومي في الاقتصاد الكلي.

الفصل الثالث: والذي جاء تحت عنوان انعكاسات السياسة المالية على القطاع الصناعي بالجزائر وذلك لمعرفة دور السياسة المالية في القطاع الصناعي كيف ساهم في نجاح هذا القطاع ولو بشكل نسبي حيث تم التطرق إلى واقع الصناعة في الجزائر من خلال ذكر أهم مراحل القطاع الصناعي بالجزائر وأهم الصناعات المتواجدة في الجزائر هذا في المبحث الأول أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى أهم مميزات القطاع الصناعي الجزائري وأهم التحديات التي واجهها ومزال يواجهها.

أما المبحث الثالث جاء تحت عنوان السياسة المالية في الجزائر وأثرها على القطاع الصناعي الجزائري فتم التطرق إلى السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام في الجزائر ومتابعة تطورها من خلال الفترة المدروسة

والتعرف على الحوافز والامتيازات الممنوحة من قبل الجزائر لقطاع الصناعة.

تمهيد:

إن للدولة إمكانية التحكم في المجتمع عن طريق السياسات الاقتصادية التي تملكها سواء كانت سياسة نقدية أو سياسة سعر الصرف أو سياسة مالية، غير أن هذه الأخيرة تحتل مكانة هامة بين حزمة هذه السياسات لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المختلفة التي يصبو إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها الرئيسية بحيث تستطيع تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، والمتتبع لخطوات تطور السياسة المالية يلاحظ الاختلاف الشائع الذي عرفته هذه السياسة من مدرسة إلى أخرى.

ومنذ سنة 1929 أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، غير أن هذه السياسة لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية السياسة المالية
- **المبحث الثاني:** العوامل المؤثرة في السياسة المالية
- **المبحث الثالث:** أدوات السياسة المالية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

يأتي الحديث عن السياسة المالية في سياق استخدام الدولة للأدوات المالية العامة بهدف تسيير النشاط الاقتصادي في البلاد لتحقيق جملة من الأهداف حيث أن صياغة السياسة المالية يأتي في إطار معالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة سواء كانت في حالة كساد أو ركود.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها

نظرا للدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاديات المعاصرة تعددت المفاهيم للسياسة المالية .

أولا: تعريف السياسة المالية

لقد وردت عدة تعاريف للسياسة المالية منها:

التعريف الأول: "أصل هذه الكلمة"fisc"وتعني حافظة النقود أو الخزانة".[1]

التعريف الثاني:"تعرف بأنها الإجراءات التي تتخذها الدولة بشأن أداء نشاطها المالي(إيرادات ونفقات) بما يحرك القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي لتحقيق أهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول والثروات".[2]

التعريف الثالث:"السياسة المالية هي العملية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق والإيرادات في الاقتصاد الوطني بغرض الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية".[3]

التعريف الرابع:"السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفا نوعيا للأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة مثل النهوض بالاقتصاد القومي، دفع عجلة التنمية، تحقيق استقرار اقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتقليص التفاوت بين الدخول".[4]

مما تقدم نستخلص بأن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

[2] خالد أحمد فرحات المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مدخل إلى الأسواق المالية**، دار الأيام للنضر والتوزيع، الأردن، 2013، ص123.

[3] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص28.

[4] أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص82.

ثانيا: أهمية السياسة المالية

لقد برزت أهمية السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح وذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت رأسمالية، أو اشتراكية، أو كانت دول متقدمة أو نامية وهذا نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي، وبالشكل الذي تحققه معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها بحيث تتحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها وهذا بالتكامل مع السياسات الأخرى بالاستناد إلى الفعالية التي يمكن أن ترتبط باستخدام أي من هذه السياسات، إضافة إلى الدور الذي تلعبه المالية العامة في تبيان الوضع والهيكل السياسي للدولة فهناك ارتباط وثيق بين الحياة السياسية بما يطرأ عليها من أحداث وبين مالية الدولة فكلما كانت سياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتبعية.[1]

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته، وأهدافه، ووسائله، تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل إنه انعكس على مفهوم النظام المالي فتغير من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور. ويمكن القول أن الدولة في أي مجتمع حديث، هي المدير والمنظم لهذا المجتمع ومن هذا المنطلق فإن دور الدولة قد تطور عبر مراحل تاريخية هي كالتالي:[2]

1- السياسة المالية المحايدة

تتمثل الفكرة الرئيسية لهذه المرحلة في إعطاء الأفراد الطبعين والاعتباريين الحرية المطلقة للممارسة أي نشاط اقتصادي يريدونه، ويكون الحافز لهؤلاء الأفراد هو الربح، ويتولى نظام السوق الحر تحديد مدى تقدم أو فشل عمل الأفراد، وبهذه الوسيلة يمكن تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وبهذا لا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ويقتصر تدخلها في الوظائف الرئيسية اللازمة لديمومتها، كالمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي وبناء المرافق العامة فالدولة إذا هي التي تحرس نشاط الأفراد الاقتصادي ولا تستخدم المال العام للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذا فهي سياسة مالية محايدة وتقوم هذه الأخيرة على أسس هي كالتالي:[3]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي، بيروت، 2009، ص6.

[2] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[3] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

– تستخدم النفقات العامة في مجال الوظائف الرئيسية للدولة؛

– المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هي الضرائب فلا يتم اللجوء إلى القروض أو الإصدار النقدي الجديد لأن في ذلك منافسة للأفراد؛

– إن مبدأ المالية العامة السائد هو مبدأ الحياد المالي أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها، للوفاء بالتزامات الدولة للأداء وظيفتها.[1]

– إن هدف السياسة المالية، والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. ويفهم من ذلك أنه لم يكن للدولة دور يذكر في النشاط الاقتصادي.[2]

2– السياسة المالية المتدخلة:

كان للأزمة الاقتصادية التي أصابت بلدان العالم الرأسمالي في سنة 1929والتي عرفت بأزمة الكساد العالمي والتي استمرت حتى سنة 1935الأثر الكبير الذي أدى إلى ارتفاع أصوات الاقتصاديين والسياسيين بدعوة الدولة للتدخل من أجل وقف التدهور الاقتصادي الذي أصاب البلدان الأوروبية وأمريكا، وكان "**جون منيارد كينز**" الاقتصادي البريطاني أبرز دعاة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الاقتصادي الذي قد يحدث في أوقات معينة، حيث يتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق لعام باعتباره المحرك للنشاط الاقتصادي وترتب على ذلك عدة نتائج هي:[3]

– إن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة؛

– إن مبدأ المالية العامة السائد هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال المالية الوظيفية محله والذي يقرر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والذي يحقق أهداف أكثر من الهدف المالي فقط، ولا مانع أن يتحدد إنفاق أكثر من الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، تستطيع الدولة تمويله بالقرض أو غير ذلك؛

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، طبعة الأولى دار، زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص227.

[2] **نفس المرجع**، ص228.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص36.

– هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي، وأيضا إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدخل للإنهاء حالة الانكماش أو معالجة التضخم، وإعادة توزيع الدخل؛

ومن بين أهم أسباب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية نجد:[1]

– الأزمات الاقتصادية المتكررة التي عانى منها النظام الاقتصادي الرأسمالي؛

– الاستقلال السياسي، فالمحافظة على هذا الاستقلال وضمان الاستقلال السياسي للدولة ارتأت أن تتدخل الدولة في جميع مناحي الحياة الأخرى؛

– الزيادة المضطردة في عدد السكان فهذا بحاجة إلى مراكز صحية واجتماعية وخدمات أخرى؛

– الإقبال على التعليم مما يزيد من وعي المواطن وثقافته، فوجدت الدولة نفسها مسؤولة عن كثير من الأعمال التي عجز القطاع الخاص القيام بها؛

– ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار خاصة للمواد الأساسية مما جعل الدولة مضطرة للتدخل من خلال الدعم الحكومي.

3– السياسة المالية الاشتراكية:

يطلق عليها السياسة المالية المنتجة وتميزت بازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي السابق سنة ،1927 في هذه الفترة بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الذي لم يكتف بمجرد التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد وبدرجات مختلفة حسب درجة الاقتراب من الاشتراكية، حتى أصبح النموذج للدولة الاشتراكية يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج واختفى تقريبا دور الأفراد في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج.[2] أي أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى النشاط الفردي؛

وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

– إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة، والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه وتوجيهه نحو مختلف استخداماته؛

---

[1] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص228

– إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم. وهي إحداث التوازن المالي، والتوازن الاقتصادي والاجتماعي والتوازن العام أي أن دور الدولة أصبح دورا كاملا في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

السياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولا: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها وهما:

– المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة التضخم؛

– تحقيق مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة".[1]

كما تساهم السياسة المالية في المحافظة على النشاط الاقتصادي في الدولة، خاصة وقت الكساد أو وقت الرواج وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية، ليس من الناحية النظرية فقط بل أيضا من الناحية التطبيقية. ونحن نعلم أن الموازنة العامة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها فائض أو عجز.

ثانيا: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يمكن تعريف تخصيص الموارد الاقتصادية على أنه "عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للمجتمع". ويشمل التخصص العديد من التقسيمات:[2]

– تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

– تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص؛

– تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك؛

[1] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص77.

[2] **نفس المرجع**، ص83.

- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة؛

من المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد أو بالمبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح أو بالتقليل من إنتاج السلع الضرورية وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه المواد للإنتاج هذه السلع كما تفرض ضرائب على السلع الكمالية؛

هناك مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدولة لإعادة تخصيص الموارد تتمثل في:

– بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة؛
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.
- تقديم إعانات استثمارية(رأسمالية) للمنشاة الصغيرة.

– بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال الحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى بيع السلع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك ، وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانات مالية؛

ويمكن استنتاج أن السياسة المالية تلعب دورا ايجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دور هام في تغيير أنماط الإنتاج.

ثالثا:دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل

تهدف السياسة المالية إلى توزيع أمثل للدخول، وهو الذي يهيئ لأي فرد درجة متساوية من الإشباع الناجم عن الحصول على السلع والخدمات من قبل وحدات الدخل الحدية، وفي حالة عدم تحقيق ذلك فعلى الدولة أن تتدخل لتحويل جزء من دخل ذوي المنافع الحدية المنخفضة لمشترياتهم إلى من تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة، وقد يكون هذا التدخل من خلال وضع حد أدنى للأجور؛وتقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات لإعادة توزيع الدخل وهي كما يلي:[1]

1- التدخل في أسعار السلع والمواد: وذلك من خلال التسعير الجبري، أو تحديد حد أدني للأجور أو زيادة أسعار السلع الكمالية وتخفيض أسعار السلع الأساسية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة للإنتاج السلع الأساسية وهذا ما يقلل من الفجوة في الدخول بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة؛

2- تعديل الدخول الشخصية: وذلك من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل، التي تحد من دخول الأفراد المرتفعة أو من خلال النفقات التحويلية للأصحاب الدخول المتدنية مما يزيد من دخلهم الحقيقي؛

3- تغيير نمط الملكية: بعض الدول تتبع من خلال فرض الضرائب على ملكية رأس المال والضرائب على التركات والهبات والوصايا.

رابعا: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها" العملية الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدولة النامية، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي لا يمكن أن يتحقق حتى تكون عملية التنمية الاقتصادية فعالة وحقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد إلا من خلال زيادة دور الصناعة والتصنيع في النشاط الاقتصادي.[2]

إذ تلعب السياسة المالية دورا ايجابيا لخلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، لذلك تسعى الدولة لتوفير كافة الإمكانات اللازمة لتحقيق هذا الهدف كما يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية وتعتمد على المدخرات الوطنية. بالنسبة للاستثمار القطاع الخاص، الذي يعتمد في تمويليه

[1] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص207.

[2] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص56.

على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال، على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.[1]

خامسا: تحقيق التوازن العام

أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي(نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب، والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين الشركات وغيرها.[2]

المطلب الرابع: محددات السياسة المالية

تتوقف فعالية السياسة المالية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها على عدة عوامل منها :[3]

1- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:

من المعروف أن المؤسسات العامة (الحكومية) تقوم بإعداد موازنتها السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التصنيف والتقسيم لمفردات تلك الموازنات من مؤسسة لأخرى تبعا لطبيعة عملها، إلا أن إدارة تلك المؤسسات هي المسئولة عن الربط بين أهداف المؤسسة وبنود الموازنة، وعليه فإن صانعوا السياسات المالية يأخذون بعين الاعتبار قدرة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات في استغلال النفقات المخصصة لها دون تبذير أو إسراف أو أخطاء والذي بدوره يدل على نزاهة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات؛

2- الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري:

تعتبر الضرائب من أهم الأدوات المستخدمة في السياسة المالية، حيث تتناسب أهميتها تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، فعلى سبيل المثال تزداد أهمية ضريبة الدخل مع زيادة التقدم الاقتصادي للدولة.

والمقصود بالوعي الضريبي أن يمتلك المواطن المكلف ضريبيا الانتماء للوطن الذي يؤدي إلى عدم التهرب من دفع ما يترتب عليه من ضرائب، ومما لا شك فيه أن الوعي الضريبي للمواطنين يزداد عندما يشعر بوجود تلك الخدمات الحكومية مقابل ما يتم دفعه كضرائب؛

---

[1] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص206.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[3] سامر عبد الهادي وأخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2013، ص264.

أما المقصود بكفاءة الجهاز الإداري فهي تتمثل في قدرة وكفاءة ذلك الجهاز المسئول عن سن القوانين والتشريعات الضريبية، وكذلك الأنظمة والتعليمات المتعلقة في فرض وتحصيل تلك الضرائب، ومما لا شك فيه أن كفاءة هذا الجهاز الإداري في الدولة سيساعد صانعي السياسة المالية على تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة المالية، كما أن وجود الجهاز الإداري الكفء سيعمل على الحد من التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الوعي الضريبي؛

3- وجود جهاز مصرفي فعال:

إن الجهاز المصرفي في أي دولة يتمثل بالبنك المركزي بالإضافة إلى البنوك التجارية والمتخصصة وكافة المؤسسات المالية، وعليه فوجود جهاز مصرفي فعال ومتقدم سيساعد في وضع السياسة المالية الملائمة لاقتصاد تلك الدولة وذلك بسبب أن تنفيذ السياسة المالية يتم عبر ذلك الجهاز المصرفي، وعليه فإن الإطار الذي توضع فيه السياسة المالية يعتمد على قدرة الجهاز المصرفي ومدى كفاءته؛

4- وجود سوق مالي ونقدي كفء:

إن وجود أسواق مالية ونقدية كفؤ يساهم في سهولة عملية تسير الأصول المالية بأقل التكاليف وبأقل جهد وهذا بدوره يحفز الأفراد على الاستثمار بهذين السوقين، ومن هنا نجد أن وجود سوق مالي ونقدي منظم ومتقدم يساعد صانعي السياسة المالية والنقدية على حد سواء في صياغة تلك السياسات الملائمة للدولة.[1]

[1] سامر عبد الهادي وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص264.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية للإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: العوامل السياسية

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة الضريبة وجد مند القدم وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتوزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية كما يلي:[1]

أولا: تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه المسؤول الأول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما أن له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي تم منحه امتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية مثل تأثير العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

ثانيا: تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن يظهر هذا التأثير من ناحيتين فمن ناحية تأثير البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصر هام للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبيير حسب النظام السياسي السائد أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على

[1] دراوسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي مثل الإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة ومن هذه الوقائع السياسية نجد الحروب عادة ما تترك خلفها أثار مالية مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير إضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية وعادة ما تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس على التحصيل الضريبي.

ثالثا: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل، كما يوجد وثيقة يبين الموازنة والبرلمان فقد ظهرت الموازنة أحيانا لدعم البرلمان.

المطلب الثاني: العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة حيث أن الجهاز الإداري الكفء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية فكلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر على النحو التالي:[1]

أولا: تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

1- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية:

هناك بعض البنايات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفر في دولة معينة، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزية على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن

[1] زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015/2014، ص56.

هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب ويرجع ذلك إلى ندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية؛

2- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي من ناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم فيها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة؛

3- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:

تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

3-1- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق.[1]

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء أي عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع للأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أي ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية؛

3-2- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة

[1] زويش سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد غير كافية فإن على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي تكتفي بالمرافق الضرورية فقط؛

وهناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية.

المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بطبيعة النظام الاقتصادي

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي يعمل من خلاله لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يميل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلالها لذا سيتم الوقوف على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية كما يلي:

أولا: السياسة المالية في النظام الرأسمالي

في نطاق الفكر الرأسمالي باتجاهاته الفكرية المختلفة حدثت تغيرات جوهرية في طبيعة ومضمون دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فبعد أن كان دورها حياديا ويقتصر دورها على إشباع الحاجات العامة، بل امتد نطاق تدخلها غير المباشر ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية، تحقيقا للعديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق تلك الأهداف.[1]

فقد انصبت على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيه الموازنة العامة وفقا لطبيعة الدورة الاقتصادية التي تمر بها اقتصادياتها كما الحال في حالة الكساد ومعالجته من خلال زيادة الإنفاق باتجاه تشغيل كامل الطاقات المعطلة في مشاريعها بما يحقق استيعاب قدر من العمالة وخلق الأجور والمرتبات ليزيد الطلب على السلعة وبالتالي استيعاب الكساد خاصة وأن تتمتع بمرونة في الطلب وكذلك تنشيط القطاع الخاص من خلال خفض الضرائب عليه ودعمه بالإعانات المالية وزيادة مشتريات الدولة وزيادة صادراتها أي اللجوء إلى اعتماد العجز المنظم في الموازنة العامة.[2]

[1] سعيد عبد العزيز عتمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص27.

[2] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد الخالق عبد الله العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص128.

ثانيا: السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

إبان تطور الفكر الرأسمالي وظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تصاحب تطبيق هذا الفكر ظهر فكر اقتصادي وسياسي جديد يناقض في المبادئ والأفكار مع الفكر الرأسمالي. فإذا كان الفكر الرأسمالي ينادي بتدني دور الدولة في النشاط الاقتصادي فإن الفكر الاشتراكي ينادي بتعظيم هذا الدور للدولة.[1] ومن أهم خصائص هذا النظام أن ملكية وسائل الإنتاج تعود للدولة وحدها، فجميع الاستثمارات تقوم بها الدولة فلا وجود للقطاع الخاص وبالتالي فإن السياسات العامة تسيطر عليها الدولة فلا وجود للقطاع الخاص ومن هنا فإن التخطيط فيها مركزي أي أن الدولة لمؤسساتها هي التي تخطط للتجارة والاستثمارات وعلى جميع الوحدات الإنتاجية أن تنفذ ما خططت له والأسعار للسلع والخدمات تحدد أيضا مركزيا فلا مجال لنظام السوق أن يحددها. بعد هذا التوضيح البسيط والمختصر عن طبيعة النظام نستطيع أن نحدد خصائص السياسة المالية في هذا النظام الاشتراكي:[2]

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا بالذكر؛
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات. مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا؛
- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية الأخرى؛

أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسات المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

ثالثا:أثر درجة النمو الاقتصادي

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظام السائد ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، والفوارق بين مختلف الدول المتقدمة والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

---

[1] سعيد عبد العزيز عتمان، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[2] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

1- السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هي البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان من مشاكل واختلالات؛

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا للأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وتجنبه من الضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى. وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة للإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تفاديا لحدوث تضخم نقدي وبصفة عامة السياسة المالية في الدول المتقدمة تتجه نحو محاولة سد ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على نشاطها الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية ذات المنفعة العامة.[1]

2- السياسة المالية في الدول النامية:

ظهر بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخير تمتاز بما يلي:[2]

- تدني متوسط دخل الفرد وبالتالي تدني الدخل القومي. إذا يبلغ متوسط دخل الفرد في معظم هذه الدول 200$ سنويا؛

- عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج القومي الإجمالي مع الاعتماد على الصناعات التمويلية والخفيفة وليس الصناعات الثقيلة؛

[1] زويش سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص34-35.

[2] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

– عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم، إذ نجد أكثر من نظام إنتاجي في نفس الوقت، أي نظام خليط يجمع بعض خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي؛

– اعتماد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية الاقتصادية والسياسية للخارج؛

– انخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك؛

– انخفاض الاقتطاع الضريبي إذا لا يشكل إلا نسبة ضئيلة جدا من الناتج القومي إذ لا تتعدى 18% وذلك مقارنة بالدول المتقدمة التي يشكل الاقتطاع الضريبي نسبة تصل إلى 35% من الناتج القومي أما فيما يخص الضرائب في الدول النامية تشكل ما بين 53% و90% من الإيرادات الضريبية في حين تشكل بين 29% و32% في الدول المتقدمة. ويعود سبب ذلك إلى انخفاض دخول الأفراد في الدول النامية وإنفاق الجزء الأكبر من هذه الدخول على الاستهلاك كما أن التجارة الخارجية تساهم نسبة كبيرة في الإنتاج القومي الإجمالي.

ومن أهم مشكلات السياسة المالية في الدول النامية نجد:[1]

– عدم توفر جهاز مالي كفئ يستطيع أن يقدر النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول. والمشكلة تكمن في عدم الالتزام بالأمانة الوظيفية للقائمين على أمور المال العام، فنجد التلاعب والاختلاس في جباية المال وإنفاقه؛

إضافة إلى عدم توفر الائتمان الوطني مما يشجع على الإهمال في تطبيق السياسة المالية.

– خضوع إعداد الموازنة وإقرارها إلى اعتبارات شخصية وليس إلى اعتبارات موضوعية علمية مما يؤثر على تقدير الإيرادات والنفقات العامة؛

[1] طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره** 213.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال استعمالها للسياسة الضريبية، سياسة الإنفاق العام، الميزانية العامة.

المطلب الأول: السياسة الضريبية

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد أمرا ضروريا في أي مجتمع، وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهم أوجه هذا التدخل نجد السياسية الضريبية التي تعتبر إحدى أدوات السياسة المالية.

أولا: تعريف الضريبة

التعريف الأول: تعرف الضريبة على أنها " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع تلك الضريبة.[1]

التعريف الثاني: "تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي، ذو سلطة، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة و جماعتها المحلية)أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية".[2]

من خلال هذين التعريفين يمكن استنتاج خصائص الضريبة التالية:

– **مبلغ نقدي:** ويعني أن الضريبة تدفع بشكل نقدي فقط؛

– **الجبر:** الضريبة إجبارية أي أن المكلف مجبر على الدفع و ليس له الخيار، حيث يقال" لا ضريبة إلا بقانون " معناه الضريبة تصدر بقانون و بما أن القانون إلزامي فالضريبة إلزامية؛

– **نهائية:** الضريبة إيراد نهائي لا رجعة فيه فلما تدخل الضريبة إلى الخزينة لا تخرج؛

– **تدفع إلى الدولة:** يجب أن تدفع الضريبة إلى الدولة أو أحد جماعاتها؛

– **المقدرة التكليفية للممول:** عند فرض الضريبة جب أن تكون متناسبة مع ظروفه الاجتماعية أي مراعاة حالة دافع الضريبة (دخله، عدد أولاده....)؛

– **دون مقابل:** معناه دافع الضريبة لا يحصل على أي مقابل خاص؛

---

[1] مُحَّد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2] raymond muzellec, finances publiques, 8 éme édition, editions dalloz , 1993, page 423.

– **المنفعة العامة:** فالغرض من الضرائب هو تحقيق المنفعة العامة، فكما قلنا سابقا بما أن الدولة لا تفرضها مقابل نفع خاص فهي ملزمة على استخدام حصيلتها لتحقيق منفعة عامة.

ثانيا: تصنيف الضرائب

يمكن الاتفاق على التقسيمات التالية:[1]

1– الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:

أ– الضرائب على الأفراد: هي الضرائب التي يعتبر فيها الشخص الوعاء الضريبي الذي تفرض عليه الضريبة؛

ب– الضريبة على الأموال: هي مجموع الأصول المالية والعينية التي يمتلكها الفرد في وقت معين سواء كانت منتجة لدخل أو غير منتجة.

2– الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية:

أ– الضرائب التوزيعية: هي تلك التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على أن توزع تكاليفها على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة. من مميزاتها معرفة السلطات المالية مقدار لحصيلة الضريبية؛

ب– الضرائب القياسية: هي تلك التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي ومميزاتها أن كل الدول أصبحت تطبق الضرائب القياسية وأن هناك إمكانية تقدير الحصيلة المنتظرة.

3– الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

أ– الضرائب العينية: لا تراعي مصدر الدخل وتصيب العنصر الخاضع للضريبة(دخل أو ثروة) مهما بلغت قيمته وتفرض دون مراعاة ظروف الممول الشخصية، وتفرض بسعر موحد(ضرائب نسبية) وتكون على إجمالي الدخل أو رأس المال.

ب– الضرائب الشخصية: تأخذ مصدر الدخل في الاعتبار وتتعدد بتعدد مصادر الدخل(العمل، رأس المال، العمال) ولا تصيب كل الدخل أو الثروة وإنما تترك للممول قدرا يسمح له بتحقيق الحد الأدنى للمعيشة، تفرض عادة بأسعار متزايدة(ضريبة تصاعدية) ولا تفرض إلا على الصافي فقط أي تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الحصول على الدخل وأعباء الديون.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، الطبعة الأولى، الناشر مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص67-68.

4- الضرائب المباشرة والغير المباشرة:

أ- الضرائب المباشرة: من المستحيل نقل عبؤها، و دافعها هو الذي يتحملها و تفرض دوريا على المركز المالي للممول، الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة، و يتم تحصيلها بناءا على أوراق و قوائم اسمية يوضح فيها اسم الممول و مقدار الضريبة المفروضة عليه .و مثال ذلك الضريبة على الدخل.

ب- الضرائب غير مباشرة: من الممكن نقل عبؤها، ودافع الضريبة هو الذي يتحملها غالبا تفرض على وقائع خاصة أو أعمال متقطعة كالاستهلاك، الإنتاج و التداول و يتم تحصيل الضرائب غير المباشرة دون الحاجة إلى إصدار قوائم و دون البحث عن حالة الممول الشخصية و إنما يتم تحصيلها عند حدوث وقائع معينة كإنتاج سلعة أو استيرادها.[1]

ثالثا: القواعد الأساسية للضريبة

تم وضع هذه القواعد من أجل تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد و مصالح الخزينة العامة، وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:[2]

1- قاعدة العدالة:

من خلال هذه القاعدة يساهم أفراد المجتمع جميعا في أداء الضريبة بما يتناسب وقدراتهم المالية، إذ أن خضوع الجميع من أفراد وأموال للضريبة واجب دون التمييز بين نوع الإيرادات ومصدرها. كما يجب أن يراعي من فرضها المقدرة المالية لكل مكلف، من أجل تحقيق المساواة في تحمل الأعباء العامة، فهي تفرض على الجميع بنفس المقدار وبما يتناسب مع حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد؛

2- قاعدة اليقين:

ويقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة وواضحة ومعلومة بدون غموض، وأن يكون سعرها ووعاؤها وميعاد دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها وإجراءاتها معلوما بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها بما فيها المسائل الخاصة بالتنظيم الفني للضريبة؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص68.

[2] أعاد حمود القيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص128.129

3- قاعدة الملائمة في الدفع:

تشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسبا وملائما للقدرة المالية للمكلف والتخفيف قدر المستطاع من وقع ثقلها ودفعها، وهذا يعني أن جباية الضريبة وتحصيلها يكون في وقت لاحق عن حصول الدخل، وبدون تعسف أو تحكم؛

4- قاعدة الاقتصاد بالتحصيل:

إن هذه القاعدة يراد بها أن ما يصرف من نفقات يجب أن تكون ضئيلة ومتدنية إلى أقصى حد ممكن مقارنة بحصيلتها، فلا خير في ضريبة تكلف جبايتها نسبة عالية أو جزء كبير من حصيلتها، أو يكون الفارق بين ما يدخل الضريبة العامة من حصيلة ضريبية وبين ما يدفعه المكلفون ضئيلا جدا؛

رابعا: تعريف السياسة الضريبية

للسياسة الضريبية جملة من التعاريف يمكن ذكرها كمايلي:

التعريف الأول: يمكن تعريفها على أنها" مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى."[1]

التعريف الثاني: تعرف على أنها " مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لأحداث أثار معينة وتجنب أثار أخرى تتماشى مع أهداف المجتمع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية." [2]

مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية لها مجموعة من الخصائص تتمثل في:

- هي عبارة عن مجموعة مترابطة و متناسقة من البرامج؛
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات وذلك بغية النهوض بها وتحقيق أهداف معينة؛
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

[1] غطاس منال، غالم سعدية، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي**، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015/2014، ص16-17

[2] سعيد عبد العزيز عتمان، **النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص13.

خامسا: أهداف السياسة الضريبية

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حيث أن هذه الأهداف تعد مكملة لأهداف السياسة المالية وتتجلى في:[1]

-**توجيه الاستهلاك**: استخدام الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك، كتخفيضها مثلا من أجل الترويج النسبي للسلع و الخدمات، أو رفعها من أجل الحد من استهلاك سلع وخدمات أخرى؛

-**توجيه قرارات أرباب العمل**: يمكن استعمال الضريبة لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع وذلك بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة؛

-**إعادة توزيع الدخل**: وذلك من خلال التخفيف النسبي للفوارق من الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات ، وهنا يتم الاختيار بين كفاءة تخصيص الموارد أو العدالة الضريبية من قبل أصحاب القرار؛

-**تمويل التدخلات العمومية**: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة ، لكونه تمويل غير تضخم.

سادسا: أدوات السياسة الضريبية

تتمثل فيما يلي:[2]

1- الإعفاءات الضريبية:

هي إسقاط حق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، ويمكن أن يكون الإعفاء كليا أو جزئيا، دائما أو مؤقت، وتعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداما في البلاد النامية لكونها بسيطة الإدارة؛

2- التخفيضات الخاصة بالوعاء:

وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبية، يمكن أن تسند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية حسب مبلغ يحدده التشريع، وهذا ما يسمح للممول بتحقيق وفرات ضريبية ناجمة عن تغيير المعدل الحدي للإخضاع نحو الانخفاض من جهة، وتقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة عندما يكون المعدل تصاعديا أو نسبيا؛

---

[1] غطاس منال، غالم سعدية، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2] عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص38.

3- التخفيضات الخاصة بالمعدل:

ويعني ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات؛

4- القرض الضريبي:

هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار لقواعد الضريبة السارية المفعول فيعمل القرض الضريبي على تخفيض من قيمة الضريبة المستحقة، وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفرات ضريبية، فإذا كان القرض الضريبي أقل من الضريبة المستحقة يتم تخفيضه من الضريبة، وإذا كان القرض الضريبي أكبر من الضريبة المستحقة يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع والجزء الذي لا يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالا لدفعه لصالح الممول؛

5- تأجيل الضريبة:

وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة لفترة زمنية معينة وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في فترات لاحقة.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام

تعتبر سياسة الإنفاق العام إحدى أدوات السياسة المالية التي تعمل بها بغية الوصول إلى أهدافها.

أولا: تعريف النفقة العامة

للنفقات العامة عدة تعاريف من بينها:

التعريف الأول: تعرف النفقات العامة على أنها:" مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزائنها بقصد إشباع حاجة عامة تحقيقا لأهدافها."[1]

التعريف الثاني: تعرف النفقة العامة على أنها:" مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة."[2]

من التعريفين يتضح أن النفقات العامة تعتمد على مجموعة من العناصر هي:

[1] جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، ص29.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص230.

– النفقات العامة مبلغ من المال: في العادة تتخذ النفقات العامة الطابع النقدي، يتجلى فيما تدفعه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة، للحصول على الموارد الإنتاجية من السلع والخدمات التي تحتاجها للقيام بنشاطها، كدفع رواتب وأجور العمال أو دفع نفقات الجيش....الخ؛

– النفقة العامة تنفق من خزينة الدولة: إن المبالغ النقدية للنفقات العامة تدفع بواسطة خزانة هيئة عامة وليس خاصة ، وفقا لما يحدده لها التنظيم الإداري نمن مسؤوليات تتطلب قيامها بإنفاق نقدي في حدود ما تسمح به الاعتمادات المالية المخصصة لها، وفقا لقانون الموازنة العامة؛

– النفقة العامة تهدف لإشباع حاجة عامة: تهدف النفقات العامة إلى إشباع حاجات عامة بقصد تحقيق منفعة علمه كالتعليم والصحة.

ثانيا: أنواع النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة وفق مجموعة من المعايير كما يلي:

1– تقسيم النفقات حسب تأثيرها على الدخل الوطني:

أ– النفقات العامة الحقيقية: وتنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج أو الدخل الوطني فهي النفقات المنتجة مثل أجور و رواتب العاملين بالدولة؛

ب– النفقات العامة لتحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، فهدفها هو تحويل القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات أي لا تعدو كونها تعيد توزيع الدخل الوطني كالإعانات الاجتماعية.[1]

2– تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها:

أ– النفقات العادية: النفقات العادية تتصف بالتكرار والدورية السنوية وتصرف سنويا وبفترات منتظمة سواء كانت بأقل أو بأكثر من حجمها، كميتها في كل ميزانية عن الميزانية السابقة أو اللاحقة ومثال ذلك مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة؛

ب– النفقات الغير عادية: تعتبر نفقات استثنائية لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة فهي تحدث على فترات متباعدة وعرضية يصعب التنبؤ بها كنفقات الكوارث والحرب...الخ.[2]

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد خزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 140.

[2] أعاد حمود القيسي، **مرجع سبق ذكره** ، ص52.

3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

للدولة مجموعة من الوظائف الأساسية، تتمثل في الوظيفة الإدارية الوظيفة الاجتماعية و الوظيفة الاقتصادية ومنه يوجد ثلاثة أنواع من النفقات تندرج ضمن التقسيم الوظيفي وهي:[1]

أ- النفقات الإدارية للدولة: هي تلك النفقات التي تسعى لتسيير المرافق العامة من رواتب وأثمان مشتريات الدولة، ومستلزماتها الإدارية والمبالغ المخصصة لإعداد وتدريب وتطوير الجهاز الإداري؛

ب- النفقات الاجتماعية للدولة: هي نفقات توزع في شكل مبالغ مخصصة لبعض الفئات الاجتماعية بما فيها خدمات الضمان الاجتماعي و أصحاب الدخول المحدودة بالإضافة إلى خدمات الصحة والرفاهية؛

ج- النفقات الاقتصادية للدولة: هي نفقات تعمل على تحقيق غرض اقتصادي كالإعانات والمنح والهبات الاقتصادية، وغيرها لإشباع الخدمات اللازمة كالطاقة والنقل والتي تستهدف تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية.

ثالثا: ظاهرة ازدياد النفقات العامة:

تتميز النفقات العامة بتزايدها المستمر بصفة دائمة وفي جميع الدول حيث أن هذه الزيادة ترجع لعدة أسباب حقيقية كانت أو ظاهرية ويمكن توضيحها فيما يلي:

أ- الأسباب الظاهرية: تتمثل هذه الأسباب في:[2]

- تدهور قيمة النقود: وهنا نلاحظ أن تدهور قيمة النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم للأفراد؛

- تغير أساليب إعداد الموازنة: يعرف إعداد الموازنة تغيرات مستمرة فقد كانت في السابق تعد على أساس قاعدة تخصيص الإيرادات، بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، أما اليوم فالميزانية تعد على أساس مبدأ الشمول أي كل النفقات العمومية التي تصرفها الدولة تظهر في الميزانية العمومية، كما أن تعدد الميزانيات (ميزانية ملحقة، مختصرة...)، يؤدي إلى إحداث ما يعرف بظاهرة التكرار في حساب النفقات العامة في الميزانية؛

- زيادة عدد السكان: تعتبر الزيادة في النفقات العامة الناتجة عن زيادة عدد السكان ظاهرية عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد، أما إذا ترتبت عنه زيادة في نصيب الفرد الواحد فإنها تعتبر زيادة حقيقية.

---

[1] **نفس المرجع**، ص43.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص086-188.

ب– الأسباب الحقيقية: يمكن توضيح هذه الأسباب في مجموعة من العناصر وهي :[1]

– الأسباب الاقتصادية: حيث تتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة والمنافسة الاقتصادية، فهي ناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد مما يتطلب نفقات مالية متزايدة وهذا يعني زيادة في حجم النفقات العامة؛

– الأسباب السياسية: تشمل هذه الأسباب التطورات الحاصلة في الحياة السياسية، ومثال ذلك تعدد الأحزاب و التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية ؛

الأسباب العسكرية: فتزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

رابعا: تعريف سياسة الإنفاق العام

تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية فهي تعبر عن السلوك المالي للدولة، والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف. وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها وأهدافها.[2]

فهي تشير إلى الإجراءات، القرارات والأفعال المتعلقة بأموال الدولة وإنفاقها من أجل تحقيق أهداف معينة.

خامسا: أدوات سياسة الإنفاق العام:

تتمثل أدوات سياسة الإنفاق العام فيما يلي:[3]

1– تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:

وهذا لكون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد الوطني من جهة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى وهي بهذا يمكن أن تكون توسعية إلا أنه من المفيد جدا إدراك أن الدولة لا يمكنها الذهاب في زيادة الإنفاق العام بلا حدود لما يمكن أن يحدثه من أثار سلبية كالتضخم.

ويجب أن ندرك بأن زيادة الإنفاق العام قد تكون لا إرادية تفرضها الأوضاع القائمة كالحروب العسكرية والأزمات والنكبات، فإذا تورطت دولة ما في حرب من الحروب فمن الصعب جدا التحكم في الإنفاق العسكري الذي تحدده متطلبات الحرب نفس الأمر يحدث عند ظهور كوارث أو نكبات طبيعية. ونفس الأمر يقال عن التخفيض فالدولة لا يمكنها أن تخفض النفقات العامة بلا حدود اعتبارا لوجود بعض الحاجات الاجتماعية غير القابلة للضغط من جهة، ولما يمكن أن يولده ضغطها من ردود فعل متباينة الطبيعة؛

[1] درواسي مسعود، **مرجع سبق ذكره** ، ص171.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

[3] **نفس المرجع**، ص 190-191.

2- إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام:

وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات فمثلا تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الأمن و الدفاع؛
- نفقات الخدمات الاجتماعية؛
- نفقات الخدمات العامة؛
- نفقات الشؤون الاقتصادية؛

ويتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام .و يحدث هذا التغيير تبعا للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية القائمة من جهة، و تبعا لرغبة السلطات في تغييرها. فزيادة النفقات العسكرية يمكن أن تؤدي إلى حدوث آثار تضخمية نتيجة انخفاض الإنتاج المدني و منه زيادة أسعاره. و هذا لا يعني ذلك أنها لا تفيد الإنتاج الوطني، فكثيرا ما تفيد في تطوير فنون الإنتاج و تطوير الهياكل القاعدية....الخ.

المطلب الثالث: ماهية الميزانية ومرتكزاتها

تشكلت الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات العامة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة طبقا للأحكام القانونية التنظيمية المعمول بها.ولا يخفي أن الميزانية العامة للدولة هي الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها، ومن هذا المدخل يمكن تناول الميزانية العامة للدولة من خلال النقاط التالية:

أولا: مفهوم الميزانية العامة

هناك عدة مفاهيم وتعاريف لكلمة الميزانية نذكر من بينها:

التعريف الأول: تعرف على أنها" بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية فالميزانية هي إحدى أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.[1]

التعريف الثاني: تعرف على أنها" وثيقة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن غالبا سنة والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف التي تصبو إليها الحكومة.[2]

[1] يحياوي عبد الحفيظ،"**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2011/2010، ص21.

[2] عادل فليح العلي، **لمالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص505.

وتجدر الإشارة إلى بعض الكتاب يحاولون التفرقة بين كلمة الموازنة والميزانية فيرى البعض أن كلمة الموازنة مرتبط بالدولة، أما كلمة الميزانية مرتبط بالشركات والمؤسسات والمنشآت الموجودة في القطاع الخاص إلا أن هذين المصطلحيين يستخدمان بشكل مترادف، ويؤديان نفس المعنى في كتب ومؤلفات المالية العامة.[1]

ثانيا: مبادئ الميزانية العامة

يتعين على السلطة التنفيذية، وهي بصدد تحضير الميزانية، أن تضع في اعتبارها عدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة. وتتمثل هذه المبادئ فيمايلي:

1- مبدأ السنوية:

يقتضي هذا المبدأ أن تكون فترة عمل الميزانية العامة لمدة عام، أي توضع الميزانية لفترة مستقبلة من الزمن جرى العرف المالي على تحديدها بسنة واحدة مقبلة. أما سبب تحديد هذه المدة بالسنة فيعود لاعتبارات مالية وسياسية.[2]

2- مبدأ وحدة الميزانية:

يقصد بمبدأ وحدة الميزانية هو إدراج كافة النفقات والإيرادات للدولة المتوقع إنفاقها أو تحصيلها في وثيقة واحدة أي في ميزانية واحدة.[3]

3- مبدأ شمولية الميزانية:

يقصد بهذا المبدأ وجوب احتواء الميزانية العامة على جميع الإيرادات والنفقات مهما كانت أشكالها ومنصرفاتها، دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة. كما أن هذا المبدأ يقوم على قاعدتين هما:

أ- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: أي أن لا يخص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات؛

ب- قاعدة تخصيص الاعتمادات: وتعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا، بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي يترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة وفق مشيئتها.

---

[1] محمد شاكر عصفورة، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص8.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

[3] عادل فيليح العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص524.

4- مبدأ توازن الميزانية:

لمبدأ توازن الميزانية مفهومان:[1]

- المفهوم التقليدي: حيث كان علماء المالية التقليديون يرون أن قاعدة توازن الميزانية تقتضي توازن النفقات العامة مع مجموع الإيرادات العامة العادية الناتجة عن الضرائب وأملاك الدولة دون زيادة أو نقصان؛

- المفهوم الحديث: حيث يتمثل في أراء الفكر المالي المعاصر الذي لم يستبعد فكرة التوازن وإنما استبدل فكرة التوازن المالي بفكرة أوسع منها هي التوازن الاقتصادي العام "أي الاهتمام بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الاهتمام بالتوازن المحاسبي، حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية ويعرف هذا الاتجاه بنظرية العجز المنتظم؛

ثالثا: مراحل الميزانية العامة

تعتبر الميزانية العامة سلسلة من العمليات التي تتبعها الجهات المختصة على مستوى الدولة حيث تندرج هذه العمليات في مراحل منتظمة.

1- تحضير وإعداد الميزانية العامة:

1-1- السلطة المختصة بتحضير الميزانية:

تلعب السلطة التنفيذية الدور الأساسي في هذه المرحلة، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات نذكر منها:[2]

- أن السلطة التنفيذية تتولى إدارة وحدات القطاع العام، ومن ثم فهي وحدها التي تعلم ما تتطلبه هذه الإدارة من نفقات؛

- أن هذه السلطة تعد أكثر السلطات معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد القومي، وذلك بفضل الأجهزة الإحصائية المختلفة التي تشرف عليها والتي توفر لها البيانات والتقديرات الضرورية في هذا الصدد؛

- أن السلطة التنفيذية تعتبر في وضع أفضل من السلطة التشريعية فيما يتعلق بتحديد الحاجات العامة والأولويات الاجتماعية لعدم خضوعها للاعتبارات المحلية والإقليمية التي تؤثر على أعضاء المجالس الممثلة للشعب.

1-2- خطوات تحضير الميزانية العامة:

تمر الميزانية العامة بعدة خطوات نذكرها على النحو التالي:[3]

- دراسة الوضع الاقتصادي؛

---

[1] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص97.

[2] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص359.

[3] محمد شاكر عصفورة، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

- إصدار منشور الميزانية العامة؛
- تحضير مشروعات الميزانية في الوزارات والمصالح الحكومية؛
- بحث ومناقشة ميزانيات الوزارات والهيئات العامة؛
- إعداد الإطار النهائي للميزانية.

2- تقنيات تقدير النفقات والإيرادات:

2-1- تقدير النفقات:

يتم تقدير النفقات دون صعوبات فنية إذ أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلة على أساس حجم نفقاته السابقة مضافا إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالاستثمارات أو الإنشاءات خلال السنة المالية المقبلة.

ويتم تقدير النفقات أو ما يعرف بالاعتمادات باستخدام عدة طرق أهمها:[1]

أ- الاعتمادات التحديدية والاعتمادات التقديرية: ويقصد بالاعتمادات التحديدية تلك التي تمثل الأرقام الواردة بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية. وتعد هذه الطريقة هي الأساس في اعتمادات النفقات، وتطبق بالنسبة للمرافق القائمة بالفعل والتي يكون لها خبرة في تقدير نفقاتها المستقبلة. مما يعني عدم تجاوزها للاعتمادات المخصصة لتغطية هذه النفقات؛

أما الاعتمادات التقديرية ويقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب. وهي التي تطبق عادة على المرافق الجديدة التي لم يعرف نفقاتها على وجه التحديد. ويجوز للحكومة أن تتجاوز مبلغ الاعتماد التقديري دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، على أن يتم عرض الأمر عليها فيما بعد للحصول على موافقتها، أي موافقة السلطة التشريعية عليها تعد موافقة شكلية.

ب- اعتمادات البرامج: وهذه الطريقة لتقدير النفقات تتعلق بالمشروعات التي تتطلب تنفيذها فترة طويلة. ويتم تنفيذ هذه البرامج بطريقتين: إما بطريقة اعتمادات الارتباط أو طريقة اعتمادات البرامج.

2-2- تقدير الإيرادات:

يمثل تقدير الإيرادات العامة المتوقعة خلال السنة المقبلة مشكلة أكثر صعوبة وأشد تعقيدا، حيث يقتضي الأمر التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية داخليا وخارجيا.

وهناك طريقتين لتقدير الإيرادات هما:[2]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص368.

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص435.

أ- طريقة التقدير الآلي: تتمثل هذه الطريقة في تقدير الإيرادات المقبلة على أساس آلي لا يترك للقائمين بتحضير الميزانية أي سلطة تقديرية لتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها. وتستند هذه الطريقة أساسا قاعدة السنة قبل الأخيرة إذ يتم تقدير الإيرادات على أساس الاسترشاد بنتائج أخر ميزانية نفذت أثناء تحضير الميزانية الجديدة.

ب- طريقة التقدير المباشر: تستند هذه الطريقة أساسا على التوقع أو التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدا وتقدير حصيلته المتوقعة بناء على الدراسة المباشرة.

فتطلب السلطة المختصة من كل مشروع في القطاع العام أن تتوقع حجم مبيعاته وإيراداته العامة للسنة المالية المقبلة على أن تكون هذه التقديرات في شكل رسوم وضرائب.

وللوصول إلى تقديرات قريبة من الواقع يجب مراعاة عدة أمور من بينها مبلغ الإيرادات الفعلية السابق تحصيلها ومستوى النشاط الاقتصادي والتغيرات المنتظرة في التشريع الضريبي.

3- اعتماد وتنفيذ الميزانية العامة:

3-1- اعتماد الميزانية العامة:

يقصد باعتماد الميزانية العامة إقرارها، أو إجازتها أو الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة. وتعتبر السلطة التشريعية في معظم دول العالم السلطة المختصة باعتماد الميزانية العامة. ويعتبر اعتماد الميزانية المرحلة الثانية التي تلي مرحلة التحضير.[1]

3-2- تنفيذ الميزانية العامة:

تتمثل هذه المرحلة في انتقال الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس. فتتولى الحكومة ممثلة في وزارة المالية تحصيل وجباية الإيرادات الواردة والمقدرة في الميزانية، كما تتولى الإنفاق على الأوجه المدرجة في الميزانية.[2]

ومن هنا فإن عمليات تنفيذ الميزانية تتمثل في أمرين هما:[3]

أ- عمليات تحصيل الإيرادات: تتولى المصالح الحكومية المختلفة عملية تحصيل الإيرادات ويجب مراعاة عدة قواعد في عمليات التحصيل هي كما يلي:

- تحصيل الإيرادات في مواعيد معينة وطريقة معينة؛

[1] محمد شاكر عصفورة، **مرجع سبق ذكره**، ص102.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص131.

[3] عادل فليح العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص551-552.

- يجب تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير؛

- الفصل في عمليات التحصيل بين الموظفين المختصين بتحديد مقدار الضريبة، والآخرين المختصين بجبايتها.

ب- عمليات تحصيل النفقات: يستوجب تحصيل النفقة بصورة عامة تحقيق ما يلي:

- وجود رابطة أو علاقة قانونية بين الدولة ودائنيها؛

- أن تتأكد الدولة من قيام الدائن صاحب العلاقة بالعمل المطلوب منه وأن تحدد مقدار الدين المستوجب عن هذا الدائن؛

- أن تصدر الجهات المختصة أمرا إلى المسؤول عن الخزينة بدفع قيمة النفقة المستوجبة؛

- أن يتم دفع الدين من صناديق الخزينة بعد تأشير الرئيس المختص.

4- الرقابة على تنفيذ الميزانية:

تسمى هذه المرحلة مرحلة مراجعة تنفيذ الميزانية والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الميزانية قد تم على وجه محدد ووفق السياسة التي وصفتها السلطة التنفيذية وإجازتها من طرف السلطة التشريعية.

وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية عدة صور مختلفة، وهي الرقابة الإدارية والرقابة التشريعية والرقابة المستقلة وسندرس تلك الصور كما يلي:[1]

4-1- الرقابة الإدارية:

تتولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الميزانية، حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيهم. وكذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق مدير الحسابات على عمليات المصروفات التي تأمر بدفعها الوزراء المختصون أو من ينوب عنهم.

4-2- الرقابة التشريعية:

تتمثل هذه الرقابة والتي يطلق عليها الرقابة السياسية، في مطالبة المجالس النيابية للحكومة بتقديم الإيضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة، سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى بالاستجوابات، كذلك من حق اللجان المالية التابعة للمجالس النيابية مناقشة الحساب الختامي عن السنة المالية السابقة.

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص388-393.

4-3- الرقابة المستقلة:

تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة فاعلية، ويقصد بها الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة عن طريق هيئة مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية تنحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية والتأكد من أن عمليات النفقات والإيرادات قد تمت على النحو الصادرة به إجازة السلطة التشريعية وطبقا للقواعد المالية المقررة في الدولة.

المطلب الرابع: أنواع السياسة المالية وآلية عملها

تم التطرق في هذا المطلب إلى أنواع السياسة المالية ثم آلية عملها كما يلي:

أولا: أنواع السياسة المالية

يمكن التمييز بين نوعين للسياسة المالية و هما:[1]

1- سياسة مالية توسعية:

تتحقق من خلال إحدى البدائل التالية:

أ- قيام الدولة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام: وهو ما يتوافق مع ما **نادى به كينز** عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل الأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج، من فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية؛

ب- قيام الدولة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية: وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول وتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية؛

ج- قيام الدولة بالجمع بين كل من البديل الأول والثاني: وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

2- سياسة مالية انكماشية:

تتحقق من خلال إحدى البدائل التالية:

أ- قيام الدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام: مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار؛

[1] نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2006، ص 304.

ب- قيام الدولة بزيادة معدلات الضرائب: مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار؛

ج- قيام الدولة بالجمع بين البديلين: معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت.

ثانيا: آلية عمل السياسة المالية

بمكن توضيح آلية عمل السياسة المالية عندما تستخدم لمعالجة فجوة ركودية أو تضخمية يعاني منها الاقتصاد أي عند حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني؛

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها.أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ. وتعرف هذه الحالة أيضا بالركود. وفي مثل هذه الحالة تستخدم سياسة مالية توسعية من خلال أدواتها المذكورة سابقا؛

وتحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن إجمالي الناتج الذي يحقق مستوى التشغيل الكامل، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات تتزايد نسبتها كلما اتسعت الفجوة، ويدخل دور السياسة المالية هنا في محاولة تكميش مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية من خلال أدواتها المذكورة.

والرسم التالي يوضح لنا مفهوم كل من السياسة المالية التوسعية والانكماشية:

الشكل (1-1):السياسة المالية التوسعية

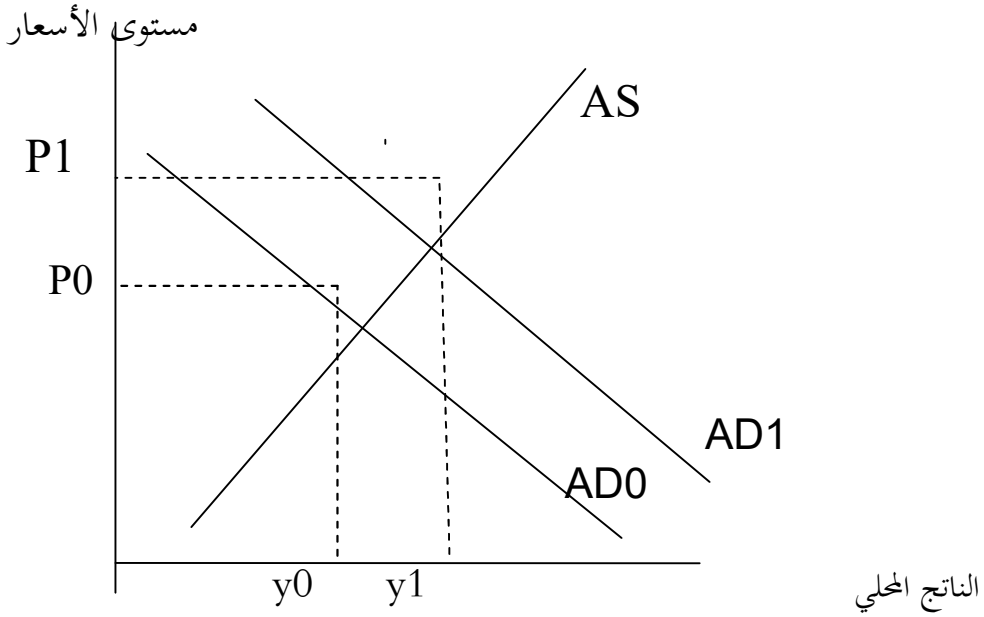

المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى،دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2002، ص247.

الشكل(1-2): السياسة المالية الانكماشية

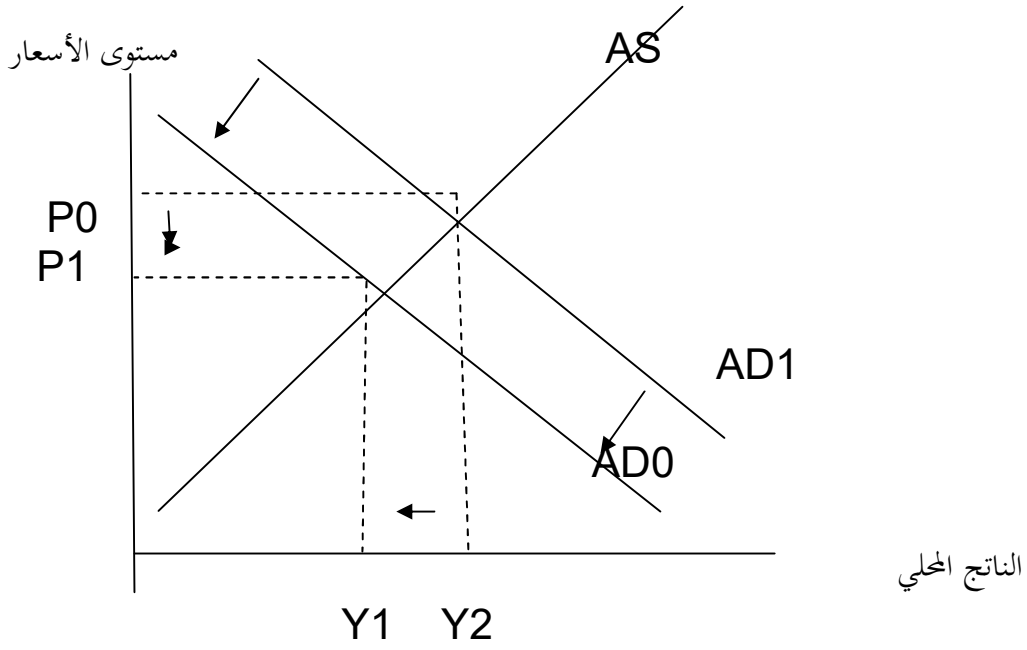

المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص248.

يوضح الشكل(1-2) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع ad1 إلى ad2 وخفض الأسعار من p1 إلى p2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكن رشيدة.

خلاصة الفصل:

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا فالمتتبع لمراحل تطور السياسة المالية منذ بوادر ظهورها إلى ما وصلت إليه الآن لا بد أن يتعرف بمدى أهميتها على المستوى الكلي، حتى وإن تميزت بشيء من الحياد في فترة ما أو في نظام ما إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب وإعادة توزيعها كأسلوب إعادة توزيع الثروة أي تحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن بسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد فأصبحت متدخلة في كافة المجالات، ومنه نجد أن السياسة المالية المعاصرة أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف بين الحين والأخر؛

والسياسة المالية كغيرها من السياسات تعتمد على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق أهدافها أبرزها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية إضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل... ولعل من بين أهم هذه الأدوات نجد النفقات العامة والإيرادات العامة؛

وأخيرا إن مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها خاصة قطاع الصناعة.

والسؤال المطروح كيف تتدخل الدولة عبر سياستها المالية في تطوير قطاع الصناعة بالجزائر.

تمهيد:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تطور الأمم وبيان درجة تقدمها بما يحققه من اكتفاء ذاتي، خفض الواردات هذا إضافة إلى توفير العديد من فرص العمل، إلا أن القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الاقتصادية يواجه العديد من المعوقات والتحديات، لذا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة، لا سيما وأن هذا القطاع له وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية.

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية القطاع الصناعي
- **المبحث الثاني:** تجارب بعض الدول في ميدان الصناعة
- **المبحث الثالث:** السياسة المالية وعلاقتها بالقطاع الصناعي

المبحث الأول: ماهية القطاع الصناعي

إن القطاع الصناعي يمثل حجر الزاوية لإحداث أي نهضة تنموية شاملة وذلك لما له من أثر واضح لتحقيق القيمة المضافة لكثير من المنتجات الخام التي تنتج من القطاعات الأخرى، إضافة إلى ما يوفره هذا القطاع من فرص العمل لكثير من الأيدي العاطلة، كما يمكن قطاع الصناعة من زيادة القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الداخلية والعالمية. ولا شك أن للصناعة دور هام في تحفيز المجتمع للإنتاج وتحقيق الاستقرار والأمان ومظاهر التحضر، فأينما توطنت الصناعة ظهرت ملامح التطور وارتفعت مستويات المعيشة وظهرت ملاح حياة العصرنة.

المطلب الأول: تعريف الصناعة وأهميتها

الصناعة لها أهميتة كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني حيث تساهم في تطوير النشطات الاقتصادية، كما لها الفضل في تنويع مصادر الدخل والصادرات في الدول النامية.

أولا: تعريف الصناعة

هناك عدة تعاريف للصناعة نذكر من بينها:

التعريف الأول: "يقصد بالصناعة تلك الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة ذات مواصفات موحدة تؤدي إلى منتج ذو موصفات واحدة أو منتج متنوع".[1]

التعريف الثاني: يمكن تعريفها على أنها" كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل شكل المواد الخام في الطبيعة ومضمونها لزيادة قيمتها، وذلك باستخدام أدوات مناسبة بغية جعلها قابلة للإشباع حاجات معينة".[2]

التعريف الثالث: يمكن تعريف الصناعة على أنها" تعبير عن كل مادة يجري عليها تغيير من حالة إلى حالة أخرى من خلال إجراء عمليات تغيير في مكوناتها وجعلها جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك، حيث تعتبر سلع مصنعة أو نصف مصنعة".[3]

من التعاريف السابقة نستخلص أن الصناعة هي تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها وجعلها أكثر ملائمة لحاجات الإنسان ومتطلباته.

---

[1] إياد حماد، **دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009/2008، ص5.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[3] دحاح حورية، **هيكل الصناعة ودوره في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الصناعية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص4.

ثانيا: أهمية الصناعة

تكتسب الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني من أجل دفع عجلة التنمية وتظهر هذه الأهمية في النقاط التالية:[1]

- الصناعة ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدره من مال وما توفره من رفاهية للإنسان؛
- وسيلة مهمة للامتصاص الأيدي العاملة الزائدة عن حاجات الزراعة والخدمات الأخرى؛
- تساهم الصناعة في تطوير النشاطات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والتجارة والنقل بما تقدمه من منتجات أساسية كالأسمدة والآلات الزراعية، ومواد الطاقة ووسائل النقل الحديثة؛
- يساهم قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة؛
- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي

ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية؛

- قطاع الصناعة يساهم في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج؛
- قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على استخدام التقنية والتكنولوجيات الحديثة وهذا يساهم في رفع مستوى الإنتاجية كما يمكن تقسيم العمل والتخصص في قطاع الصناعة بدرجة أكبر يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية.

المطلب الثاني: مقومات الصناعة وأهم معوقاتها

تحتاج الصناعة لوجود العديد من المقومات التي تؤدي إلى التطور والازدهار، إلا أن هناك معوقات تقف حاجزا عن تطوره.

أولا: مقومات الصناعة

لكي تقوم الصناعة وتزدهر لابد لها من توافر عدد من المقومات أهمها:[2]

1- رأس المال:

تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة غالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود، وأعداد

[1] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص37-38.

[2] عدنان مسلّم، **الصناعة العربية ومحدودية مواكبة التقنيات الحديثة**، مجلة الاقتصادية الخليجية، العدد 48، 2006.

كبيرة من العمال، وكل ذلك يستدعي نوفر رأس المال؛

2- المواد الخام:

وهي تلك المواد الأولى التي تغير الصناعة من شكلها لتلاءم حاجات الإنسان ومتطلباته. وتنقسم هذه المواد إلى:

أ- مواد خام نباتية: مثل قصب السكر، والقمح، وغير ذلك؛

ب- مواد خام حيوانية: مثل الجلود، والصوف، والألبان، واللحوم؛

ج- مواد خام معدنية: مثل الحديد، والنحاس، والذهب؛

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطوراً، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية، وكتل الحديد، ومشتقات النفط الناتجة عن التكرير، وغير ذلك.

إن توافر المواد الخام ورخص أثمانها، وتنوعها، وسهولة استغلالها دور كبير في قيام الصناعة ونجاحها ؛

3- القوى المحركة:

تعد عصب الصناعة الحديثة، وخاصة الفحم، والنفط، والطاقة المائية، وتختلف الصناعات من استهلاكها لموارد الطاقة، وكذلك مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد، فالفحم مثلا تركزت حوله مصانع الحديد، والصلب في أوربا لثقل وزنه وصعوبة نقله، على العكس من النفط الذي يمكن نقله بسهولة، فلذلك لم يؤثر على إعادة توزيع المناطق الصناعية. وتقدر القوى المحركة، والوقود المستخدم في العالم حاليا على النحو التالي: الفحم 50% والنفط ومشتقاته 42%، أما القوى الأخرى وأهمها القوى المائية فتقدر ب8%.

4- الأيدي العاملة:

إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها. ومع ذلك فإن هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية ومن حيث المهارة الفنية، واختيار موقع الصناعة في المناطق في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع الإنفاق في الإسكان والمياه والكهرباء والمدارس وخدمات النقل وغير ذلك؛

5- الأسواق:

كل صناعة تعمل من أجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسكان البلد الموجودة فيه أولاً ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة. ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من تصريف هذا الإنتاج لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات ودفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال. ولابد من مراعاة: حجم السوق، ونوعية

المشترين ومراعاة أذواقهم لضمان نجاح عملية التسويق وبخاصة في الصناعات الاستهلاكية. ولابد من مراعاة حجم السوق ونوعية المشترين، ومراعاة أذواقهم لضمان نجاح عملية التسويق وبخاصة في الصناعات الاستهلاكية.

6- وسائل النقل والمواصلات:

تعتمد الصناعة الحديثة اعتماداً كبيرا على توفر وسائل النقل، وسرعتها، ورخص تكاليفها؛ لتتمكن من الحصول على الخامات والوقود، أو لتصريف الإنتاج، ذلك أن الخامات والسوق قد يبتعدان بعضهما عن بعض وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج. وهكذا أصبحت وسائل النقل، والمواصلات الحديثة، دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم المنتجات الجيدة بسعر رخيص.

ثانيا: معوقات الصناعة

ويمكن تصنيف المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي حسب المجموعات الرئيسية التالية:[1]

1- المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية: وتشمل:

أ- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر وذلك بسبب أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة بالإضافة إلى ما تواجهه المنشآت الصناعية من معوقات في الآلات والمعدات الحديثة من فرض رسوم جمركية عليها وصعوبات في التخليص والفحص الأمني مما ترتب عليه إحجام الكثير من أصحاب المصانع على تجديد الآلات والمعدات لمصانعهم الذي يعني انخفاض الكفاءة الإنتاجية وزيادة تكلفة المنتج وضعف القدرة التنافسية لها؛

ب- عدم ملائمة مواقع المصانع وأبنيتها: تبين ميداني للمنشآت الصناعية أن مواقع الإنتاج لمعظمها تقع خارج المناطق الصناعية وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية لم تعمل على إنشاء المناطق الصناعية المناسبة والمزودة بكل الخدمات لتلك المصانع وهذا يعيدنا إلى التفكير بشكل جدي لإنشاء المناطق الصناعية لإعادة التوطن الصناعي في مواقع معروفة وليس عشوائياً؛

ج- مشاكل متعلقة بالخدمات: يواجه القطاع الصناعي مشاكل تتعلق بالخدمات الضرورية والتي لا غنى عنها منها المياه والكهرباء والمجاري بالإضافة إلى الاتصالات والنقل وكل هذه الخدمات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي.

[1] سامي أبو ظريفة، مداخلة بعنوان **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني**، ص3-5.

2- مشاكل تتعلق بنقص التمويل:

واجهت الصناعة بشكل أساسي مشاكل كثيرة نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات قائمة وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيسي لتنميته بالتالي نتج عن ذلك أن اعتمدت منشآتنا الصناعية على التمويل الذاتي حيث يشكل التمويل الذاتي أكثر من 90% من منشآتنا الصناعية القائمة مما يترتب عليه قلة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي وصغر حجم المنشآت الصناعية التي تم إقامتها؛

3 -مشاكل متعلقة بالتسويق:

تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق ما يلي:

أ- صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين.

ب- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الأجنبية .

4- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي :

من الواضح أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا زيادة الطاقة الإنتاجية والنقص الواضح في مجال الخبرة الفنية وذلك يرجع إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والفني، هذا بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية وصحيحة للقطاع الصناعي.

5- مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين:

يعاني القطاع الصناعي من غياب أي شكل من أشكال السياسات التنمية الصناعية وبالتالي لم يكن هناك برامج وخطط للتنمية الصناعية واضحة الأهداف والمعالم ، الأمر الذي يعني أن القطاع الصناعي كان يعمل بشكل عشوائي خاصة في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل القطاع الصناعي.

المطلب الثالث: تصنيفات الصناعة

تهدف الدول إلى تطوير القطاع الصناعي باعتباره من القطاعات الإنتاجية الهامة في اقتصاد أي بلد، لما في ذلك من تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة من خلال المساعدة في تحقيق معدل نمو عالي والمساهمة في حل العديد من المشاكل مثل البطالة والفقر من خلال خلق العديد فرص العمل ويتم تصنيف الهيكل الصناعي في الدول لعدة تصنيفات أهمها:[1]

أ- التصنيف على أساس الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية: ويتم تصنيف الصناعة إلى هذين النوعين بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام؛

فالصناعات الإستخراجية هي تلك الصناعات المتعلقة باستخراج الخامات من باطن الأرض أو من على سطحها وتشمل مراحل الكشف ثم الاستخراج ثم التكرير وفصل المواد الغريبة مثل استخراج الفحم من المناجم. وتشمل الصناعات الإستخراجية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المحاجر ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للدخل في عدة دول عربية.

أما الصناعات التحويلية هي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تحويل شكل المادة الخام إلى شكل آخر مختلف تماما من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق.[2]

ب- التصنيف على حسب حجم المشروع: حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة؛

ج- التصنيف على أساس ملكية المشروع: حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط وربما تعاوني؛

د- تصنيف الصناعة حسب الأنشطة والفروع التسعة الرئيسية: وذلك بموجب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية ويعتبر هذا التصنيف الدولي من أكبر التصنيفات شيوعا واستخداما في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي(التعدين، الصناعات التحويلية، إمداد الكهرباء والمياه والغاز)؛

[1] محمد مصطفى محمود القدرة، **أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل**، مذكرة ماجستير،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007/2006، ص24-25.

[2] إياد حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

وبموجب هذا التصنيف فقد تم تقسيم الصناعات التحويلية إلى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية هي:[1]

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ؛
- صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية؛
- صناعة الخشب ومنتجاته من ضمنها الأثاث؛
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر ؛
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك؛
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية؛
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية؛
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمعدات؛
- الصناعات التحويلية الأخرى.

[1] محمد مصطفى محمود القدرة، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في ميدان الصناعة

يُعد القطاع الصناعي المحور الأساسي لأي خطة تنموية اقتصادية في الدول، حيث يؤدي إلى خلق موارد متجددة للدخل القومي، كما أنه يساعد في تسريع معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى اهتمامه في تدريب وصقل الإنسان المنتج المنضبط.

تسعى جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى توفير البيئة المناسبة للاستثمار في القطاع الصناعي، من خلال إعادة صياغة الأنظمة القانونية الداعمة له، وتقديم التسهيلات والمعلومات والحوافز والاستشارات القانونية.

المطلب الأول: تجربة ماليزيا

في هذا المطلب سوف نحاول عرض التجربة الصناعية الماليزية.

أولا: مراحل التجربة الصناعية الماليزية

تعد ماليزيا من الدول التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع فقد مثلث اليابان القدوة الصناعية التي أخذ منها الماليزيون كيفية إعداد الخطط كما أن ماليزيا طورت صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال وتحديدا الصناعات التكنولوجية، التي لها قيمة مضافة كبيرة، وقد مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل هي:[1]

أ- مرحلة صناعات إحلال الواردات: بدأت في مطلع الستينات إذ تم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى للإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستيك والكيميائيات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار سنة1998 لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات؛

ب- مرحلة الصناعات التصديرية: بدأت في مطلع السبعينات إذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية، وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الإنتاج في ماليزيا كما سمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكية تامة دون اشتراط المساهمة المحلية؛

[1] الموقع الالكتروني أطلع عليه يوم 2016/3/28 www.mida.gov.my

ج- مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على المواد الماليزية: بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات إذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات ،كما شجعت على تصنيع السيارة الماليزية الوطنية ثم التوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الالكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب 30% من العمالة؛

ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية ؛

د- مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة: بدأت هذه الفترة في بداية التسعينات، إذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عالية وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسع دائرة أسواقها المحلية؛

إن فترة (1980-2000) شهدت توسعا في استثمارات القطاع الصناعي إذ قام أكثر من 15 ألف مشروع صناعي بأجمالي رأس مال وصل إلى 800 مليار رينغت ماليزي، أي ما يعادل 236 مليار دولار شكلت فيها المشروعات الأجنبية 53% و36% مشروعات محلية، ووفرت المشروعات هذه مليوني وظيفة إلى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة وإيجاد قنوات تسويقية جديدة.

ثانيا: عوامل نجاح التجربة الصناعية الماليزية

تمثلت في مجموعة من النقاط كالتالي:[1]

- الانضباط بالعمل والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والإخلاص؛

- التحديث والتصنيع بحلول 2020 إذ وضع ذلك في تصور رؤيا استشرافية للمستقبل لتكون ماليزيا عاصمة المعلوماتية ودولة عظمى في العالم؛

- الأخذ بالتجربة اليابانية لأنها تناسب ماليزيا من جميع النواحي ولعل أبرز جانب الاستفادة من تجربة اليابان هو الاستثمار الياباني المباشر، إذ تعلمت ماليزيا أفكار علمية ووضعتها موضع التنفيذ، كسياسة تعبئة المدخرات المحلية لتكوين رأس المال، لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة التصنيع العنقودي الذي يقوم على أساس وجود علاقات ترابط على شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها وتمثلها ثلاث عناصر(الصناعة، الموردون، خدمات الأعمال) ؛

[1] مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، ص63.

– دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية: هناك العديد من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح التنمية الصناعية هي:

أ– الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية: تعد المحطة الوحيدة للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا، وتقوم الهيئة بتوفير كل المعلومات عن الفرص الاستثمارية غي ماليزيا، كما تتم جميع الإجراءات والتصاريح لقيام الأعمال الاستثمارية هذا إضافة إلى مسؤوليات أخرى أهمها:

– استضافة شركات متعددة الجنسية لفتح مراكز التشغيل وتوزيع في ماليزيا؛

– توفير الخدمات الأساسية وتسيير الوصول للعمالة المدربة والمؤهلة؛

– تقديم الحوافز والمنح والامتيازات الاستثمارية.

ب– الهيئة الإنتاجية القومية: هي هيئة اتحادية تهتم بزيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الماليزي، ومن مهامها تقديم مقترحات حول سياسة وتخطيط الإنتاجية كما تشجع على الامتيازات في التطبيقات النظامية في مجال الإنتاجية والمنافسة؛[1]

ج– هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية: مهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين، وتطوير وتشجيع للمنتجات الماليزية مع التركيز على المنتجات الصناعية والقيام بإجراء الدراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية؛

د– هيئة التصنيع الثقيل: بدأت الهيئة بالاستثمار في مجال الحديد والصلب ومشروع السيارة الوطنية بروتون بالشراكة مع شركة ميتسوبوشي اليابانية، بالإضافة إلى إقامة مجمع الحديد والصلب العملاق.

المطلب الثاني: تجربة الصين

سوف نعرض في هذا المطلب تجربة الصين في قطاع الصناعة.

أولا: مظاهر التجربة الصينية

كانت مظاهر الصناعة قبل ثورة 1949 قائمة على وحدات صغيرة أقامها الأجانب قرب الموانئ الكبيرة أو وحدات للصناعة الثقيلة أقامها اليابانيون، أما مظاهر وأهداف التجربة الصينية في الميدان الصناعي ما يلي:[2]

– إحداث إصلاح صناعي ابتداء من 1979 يهدف إلى التخطيط المركزي لكل الصناعات الإستخراجية واستقلالية تسير المؤسسات وإعطاء صلاحيات واسعة لمسيري الوحدات الإنتاجية خاصة في مجال التسويق؛

[1] مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، **مرجع سبق ذكره**، ص63.

[2] الموقع الالكتروني أطلع عليه يوم 2016/4/15 http//:www.onefd.dz

– فسح المجال للاستثمارات الخاصة بحيث عرفت 1982 ظهور مشاريع صناعية وتجارية، كما اتجهت نحو الخوصصة بهدف تطوير الإنتاج كما ونوعا وتوسيع الأسواق الخارجية؛

– عملت الحكومة الصينية على توفير رؤوس الأموال للقطاع الصناعي عن طريق مداخيل القطاع الزراعي، ورؤوس الأموال الخاصة والتفتح على العالم الخارجي والسماح للمستثمرين الأجانب بالدخول إلى الأراضي الصينية؛

– التفكير في الجودة حتى يتسنى لها بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية اعتمادا على الطرق العلمية لتتمكن من إنتاج جيد ينافس منتجات الدول الصناعية الكبرى، كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية؛

– تكوين مناطق استثمار دولية على طول سواحلها أي ما يعرف بمناطق التجارة الحرة وتصدير إنتاج هذه المناطق إلى الخارج مثل النسيج، الصناعة الالكترونية، والميكانيكية لجودتها وانخفاض تكاليفها؛

– بروز الصناعة النووية، كمظهر للتطوع الصناعي فوجودها دليل على مدى التطور الصناعي، وقد تمكنت الصين من صناعة خمس مفاعل نووية وهي تشرف في الوقت الراهن على العديد من المشاريع النووية في بلدان العالم الثالث.

ثانيا: الإنتاج الصناعي وتوزيع

تميزت الصين بالإنتاج الصناعي التالي:[1]

1– صناعة الحديد والصلب:

تعد صناعة الحديد والصلب من الدعائم الأساسية للصناعة الحديثة لذلك أولت حكومة الصين هذه الصناعة أهمية بالغة، وبذلت جهود كبيرة لتطوير هذا القطاع مما أدى إلى ارتفاع إنتاج الحديد والصلب، ويتم إنتاج هذا الأخير في مناطق عديدة منها: شنغاي، إنشان، يوهان.

2– الصناعة الميكانيكية:

عرفت هذه الصناعة تطورا ملموسا منذ عام 1953 بسبب تطور صناعة الحديد والصلب، التي سمحت بإقامة مؤسسات صناعية كبيرة وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 1977 اتجهت الدولة الصينية إلى بناء مؤسسات محلية صغيرة، تختص في معالجة إنتاج معين لحساب المؤسسات الكبرى والهدف الأساسي لإنشائها هو امتصاص البطالة.

[1] الموقع الالكتروني أطلع عليه يوم 2016/4/15 http//:www.onefd.dz

3- الصناعة الكيماوية:

بقيت الصين إلى غاية السبعينات تعاني الضعف في مجال الصناعة الكيماوية، لكن منذ أواخر السبعينات اتجهت الحكومة الصينية إلى استيراد مصانع جاهزة ومتطورة من الدول الغربية لصناعة الأسمدة الكيماوية وقد سمح الاستيراد بإقامة مصانع في العديد من المناطق منها: يانغ، شنغاي، ومن بين المنتجات الصناعية الكيماوية الأسمدة الأزوتية والمبيدات؛

4- صناعة النسيج:

يعد هذا القطاع أكبر وأقدم قطاع تقليدي وأول قطاع في الصناعة الخفيفة وقد عرف هذا القطاع تطورا ملموسا منذ نجاح الثورة الشيوعية سنة 1949 وذلك بفضل ما تم بناءه من مصانع قطنية وصوفية؛

5- صناعة الأجهزة الالكترونية.

6- صناعة النووية:

تدل هذه الصناعة الحديثة في الصين على التطور العلمي الهائل الذي بلغه هذا البلد.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة

سنحاول أن نتطرق إلى أهم الدروس المستفادة من القيام بهذه التجارب.

أولا: الدروس المستفادة من التجربة الصناعية الماليزية

تتمثل في النقاط التالية:[1]

- إن التجربة الصناعية تمت في ظل أنظمة حكم مستقر، أعطت للقطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية؛
- مثلث اليابان دور قاطرة النمو في ماليزيا إذ شكل التعاون فيما بينهما أساسا للنهضة التنموية وكان الاستثمار الياباني دور كبير في تمويل التنمية؛
- إن الصناعات الإستخراجية يجب أن يتوفر لها دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها في مجال البحث والتطوير واستعاب التقنية، وأن تحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستخراجية أمر مهم جدا ليتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب؛
- يمكن وصف الأنماط الصناعية في ماليزيا على أساس التطور الإنتاجي من إنتاج منتجات أساسية زهيدة الثمن إلى منتجات ثانوية ذات قيمة مضافة؛

[1] الموقع الالكتروني أطلع عليه يوم 2016/3/28 www.mida.gov.my

– التعاون الحكيم من قبل الدولة مع الاستثمار الأجنبي المباشر وتكييف القوانين الخاصة بهذا الاستثمار والمرحلة الراهنة والمستقبلية التي تتطلع وتتعامل مع الحكومة؛

– الاعتماد على تطوير الموارد البشرية المحلية لزيادة قدرتها على العمل والإبداع والإنتاج؛

– الانفتاح الواعي والمرن على جذب الاستثمارات العالمية ونقل وتطوير التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج للبيئة المحلية المناسبة للدولة لزيادة الإنتاجية والتنافسية للصناعات المحلية؛

– التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالمية والمحتوى التكنولوجي المتطور؛

– الاعتماد على التصدير وتقليل الإجراءات القائمة على حماية المستوردات كإستراتيجية رئيسية لدعم وتطوير النمو في القطاع الصناعي؛

– الانفتاح على القطاع الخاص وتقديم مختلف أنواع الدعم المساندة له.

ثانيا: الدروس المستفادة من التجربة الصينية

يمكن ذكرها في النقاط التالية:[1]

– اقتصار التخطيط المركزي على الصناعات الإستخراجية؛

– إعطاء استقلالية أكثر للمؤسسات الصناعية غير الاستخراجية من حيث التسيير، الإنتاج، التشغيل؛

– فتح باب الاستثمارات الأجنبية في الصين؛

– العمل على تحسين نوعية الإنتاج للصمود في الأسواق الخارجية خاصة في ميدان الصناعات النسيجية الكيماويات؛

– إيجاد نوع من التوازن بين الصناعة الثقيلة والصناعات الخفيفة؛

– تركز الصناعة في مناطق أدى إلى اختلال التوازن في التطور الصناعي؛

– توفير رؤوس أموال للقطاع الصناعي عن طريق مداخيل القطاع الزراعي؛

– قلة التجهيزات واعتمادها على الاستيراد؛

– ضعف المستوى المهني لدى العمالة لكون الصناعة حديثة بالنسبة للمجتمع الصيني الذي يعتبر زراعي بالدرجة الأولى.

[1] الموقع الالكتروني أطلع عليه يوم 2016/4/15 http//:www.onefd.dz

المبحث الثالث: السياسة المالية وعلاقتها بالقطاع الصناعي

إن سياستي الإنفاق العام والسياسة الضريبية من أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي قصد تحقيق جملة من الأهداف، فلهذه الأدوات أثر كبير على القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي.

المطلب الأول: أثر سياستي الضريبة والإنفاق العام على الصناعة

الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، فإنه يتعين علينا التعرف على أثارها الاقتصادية دون غيرها من الإيرادات الأخرى وفيما يلي تأثير الضرائب والإنفاق العام على الصناعة باعتبارهما إحدى أدوات السياسة المالية.

أولا: أثر الضريبة على الصناعة

يرى البعض أن فرض الضرائب يكون حافز لزيادة العمل والإنتاج وبالتالي إلى زيادة الدخل الوطني والناتج الوطني فعند قيام الدول بزيادة الضرائب يقوم العمال بزيادة جهودهم للعمل الأكثر كي يزيد من دخولهم لتغطية أعباء الضرائب الجديدة وليحافظوا على مستوى المعيشة الذي اعتادوا عليه قبل فرض الضرائب الجديدة.[1]

كما تعمل الضرائب على حماية الصناعة المحلية من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على إقبال الأفراد على شراء السلع المصنعة محليا وبالتالي فإن زيادة الطلب ستعمل على زيادة الإنتاج. وفرض الضرائب قد يؤدي إلى أثار توسعية في الصناعة من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة، إذ يلجأ المنتجون إلى المحافظة على دخولهم السابقة قبل فرض الضريبة إلى خفض نفقات الإنتاج ورفع الإنتاجية ومن ثم التوسع في الصناعة؛

أما الآثار السلبية للضرائب فهي أن ضرائب الدخل المرتفعة من شأنها إضعاف حوافز العمل والصناعة لدى الأفراد، في حين تعمل الضرائب المعتدلة على زيادة إنتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص نتيجة الضريبة.[2]

ثانيا: أثر سياسة الإنفاق العام على الصناعة

تؤثر النفقات العامة على حجم الصناعة والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب وتزداد أهميته بطريقة تصرف المستفيد منها؛

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص175.

[2] عادل فليح العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص143.

ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الصناعة ومدى تأثير الطلب الكلي الفعال في حجم الإنتاج والتشغيل وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

وفي الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة الشرائية سواء بسورة مباشرة أو غير مباشرة ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني.

تؤدي بعض النفقات العامة مباشرة على زيادة الصناعة الوطنية مثل النفقات الاستثمارية، والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الصناعية. ومن النفقات الاستثمارية أثمان معدلات الإنتاج وتكاليف إقامة المصالح وغير ذلك مما يضطر الدولة إلى إنفاقه وخاصة في الدول النامية والدول التي تسعى إلى إقامة الصناعات المختلفة.

ومن النفقات التي يترتب عليها زيادة الصناعة الوطنية الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشروعات الخاصة والعامة لتحقيق أغراض معينة من أبرزها الأغراض الاقتصادية.

ولبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية، يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة كما يلي:

1- النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:

تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد. وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستعمل للاستثمار. وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. وقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالصناعة.

قد تمنح الدولة بعض المشاريع العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية لتحقيق هدف أو أهداف اقتصادية معينة، على سبيل المثال تخفيض في أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع.

ومثل ذلك أيضا إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشاريع أو المؤسسات العمومية لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها والإعانات التي تقدمها الحكومة لبعض الصناعات أو الفروع الإنتاجية.

2- النفقات الاجتماعية:

تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية. ولهذا النوع من النفقات أثار مباشرة على الصناعة سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح بعض الأفراد(المتعلقة بالفئات محدودة الدخل) وبالتالي فلا يمكن مقدما معرفة مدى أثر

هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الصناعة، وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها؛

أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية فإنها تؤدي إلى زيادة الصناعة بشكل ملحوظ. إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم التقني والتعليمي والصحي والمعيشي من كل الجوانب، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي تزيد الصناعة؛

3- النفقات العسكرية:

تمتلك النفقات العسكرية أثر فعال على الصناعة الوطنية، على وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول.

ترى النظرية المالية التقليدية أن النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، بينما تميل النظرية الحديثة إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات العسكرية؛

وتتمثل الآثار الانكماشية على حجم الصناعة الوطنية، في كونها تعمل على تحويل بعض عناصر الصناعة(العمل والموارد المالية) إلى إشباع الأغراض العسكرية والحربية مما يؤثر على الصناعة العادية للأفراد بالنقصان مما يؤدي إلى الإقلال من الاستهلاك من جهة وارتفاع أسعار الصناعة من جهة أخرى؛

أما الآثار التوسعية للنفقات العسكرية على حجم الإنتاج العسكري، فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء الموانئ والمطارات والطرق ونفقات البحث العلمي .

المطلب الثاني: أهمية الدعم الحكومي للقطاع الصناعي

للدعم الحكومي أهمية كبيرة في استمرار وانتعاش عمل القطاع الصناعي والذي يعتبر بدوره أحد مراكز توليد الدخل، واستمرار عملية التنمية الصناعية في البلدان النامية إذ يدفع هذا الدعم القطاع الصناعي إلى مزيد من العمل ويساعد في خلق الاستثمارات في هذا القطاع، وقد اهتمت الاتفاقيات الثمانية المعقودة بين الاتحاد الأوربي وبعض البلدان النامية بمراعاة الصناعة الناشئة في مراحل نموها في هذه البلدان وتقديم المساعدات لها ودفعها إلى الأمام لزيادة أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن النظر إلى الدعم الحكومي من خلال ثلاث جوانب:[1]

أولا: أهمية الدعم الحكومي على مستوى المشروع الصناعي

وذلك من خلال:

- المساهمة في تخفيض كلفة الإنتاج للمشروع الصناعي؛
- رفع مستوى الأرباح للمشروع الصناعي؛
- زيادة معدل العائد إلى رأس المال المستثمر؛
- التخفيض من ضغوط المنافسة الأجنبية لمنتجات المشروع الصناعي؛
- التخفيض من حدة البطالة؛
- تخفيض كلفة الاقتراض للمشروع؛
- خلق فرص استثمارية جديدة لتوسيع المشروع.

ثانيا: أهمية الدعم الحكومي على مستوى القطاع الصناعي

يظهر ذلك من خلال:[2]

- زيادة مستوى الإنتاج والإنتاجية والدفع باتجاه تعزيز ذلك؛
- زيادة المساهمة النسبية لناتج القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تطوير مهارات القوى العاملة في القطاع الصناعي؛
- توسيع مستوى الاستثمار الصناعي؛
- دعم القدرات التنافسية للمنتجات الصناعية اتجاه المنتجات المستوردة؛
- تشجيع الصناعة باتجاه تصدير منتجاتها إلى الخارج؛
- المساهمة في خلق ترابط بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات السلعية وقطاع الخدمات.

[1] مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 89، سنة 2011.

[2] **نفس المرجع**.

ثالثا: أهمية دعم القطاع الصناعي على مستوى الاقتصاد الكلي

من خلال ما يلي:[1]

- تخفيض مستوى البطالة وخلق فرص العمل؛
- زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي؛
- تغيير الهيكل الاقتصادي الكلي من زراعي تقليدي إلى هيكل اقتصادي تؤدي الصناعة فيه دورا كبيرا؛
- إحداث تغيير في تركيبة القوى الكاملة بما يعزز زيادة الأهمية النسبية للقوى العاملة في الصناعة؛
- دعم الصادرات الصناعية إلى الخارج بما يعزز إيرادات البلد من النقد الأجنبي.

[1] مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 89، سنة 2011.

خلاصة الفصل:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الصناعة في الاقتصاد الوطني، قمنا بسرد التعاريف التي تساهم في فهم معانيها وإبراز أهميتها، بالإضافة إلى أهم المشاكل والمعوقات التي تعترض قطاع الصناعة. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى تجارب بعض الدول في الميدان الصناعي من بينها ماليزيا والصين واستنباط الدروس المستفادة من تجارب هذه الدول وأخيرا تم التعرف إلى أثر السياسة المالية على الصناعة، حيث يعتبر التحفيز الضريبي أهم العناصر التي تؤثر بها السياسة الضريبية على القطاع الصناعي كما ينحصر أثر النفقات العامة في الإنفاق على البنية التحتية. كما تم التعرف على أهمية الدعم الحكومي للقطاع الصناعي وكيف يساهم في الاقتصاد الكلي.

تعتبر الجزائر من الدول التي تتخذ السياسة المالية كأداة لتوجيه الاقتصاد والتأثير على الاستثمار الصناعي وهذا ما سنحاول التطرق إلية في الفصل الثالث.

تمهيد:

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الرئيسية والهامة المكونة للاقتصاد الوطني، ويساهم القطاع الصناعي بشكل مباشر في عملية النمو الاقتصادي من خلال امتصاص العمالة المحلية، ودعم ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب، كما يعمل القطاع الصناعي على تحريك قطاعات أخرى والمساهمة في دوران عجلة النمو نحو الأمام.

ونظراً لموقع الجزائر الاستراتيجي وما يتمتع به من أمن واستقرار على مستوى المنطقة إضافة إلى التشريعات الناظمة للاقتصاد الوطني، كل ذلك أعطى ميزة تنافسية مع دول المنطقة في مجال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات وخصوصا في القطاع الصناعي، وتولي الحكومة اهتماماً بالغاً بدعم القطاع الصناعي بطرق مختلفة، والاهتمام بالتشريعات الناظمة لعمل القطاع الصناعي إضافة إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات لتطوير عمل القطاع الصناعي.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** واقع الصناعة في الجزائر
- **المبحث الثاني:** تحديات قطاع الصناعة في الجزائر
- **المبحث الثالث:** السياسة المالية في الجزائر وأثرها على القطاع الصناعي

المبحث الأول: واقع الصناعة في الجزائر

إن تشخيص واقع الصناعة في الجزائر يستهدف الوقوف عند أهم التغيرات والتحولات التي طرأت على القطاع والمتمثلة في إجراءات إعادة هيكلته ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي طبقتها الجزائر منذ بداية عقد التسعينات والتي مست القطاع من عدة جوانب مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي تميزت بها لفترة طويلة في ظل الاقتصاد الموجه.

المطلب الأول: مراحل تطور الصناعة في الجزائر

حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي وضعتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: مرحلة التخطيط (1963– 1979)

يصنف النموذج التنموي الجزائري في هذه المرحلة تحت تسمية نموذج الصناعات المصنعة الذي ارتبط بالإقتصاديين(**فرانسو بيرا، وديستان ديبرينيس**).[1] هذا النموذج اعتمد على إقامة صناعات ثقيلة تقوم بجر بقية الفروع والقطاعات. ويحتاج هذا النموذج إلى فترة طويلة لاكتماله قد تمتد إلى 25 سنة وأموال طائلة ومؤهلات بشرية ذات كفاءة عالية، وهذا لم يكن متواجد، رغم هذه القلة كانت هناك أفكار قيمة جدا لبناء قاعدة صناعية قوية، وقد واجهت الجزائر في تلك الفترة مشكلتين أساسيتين الأولى متعلقة بالعنصر البشري المؤهل وكحل أولي قامت الجزائر بإرسال بعثات تكوين إلى الخارج(أوربا , أمريكا...) في نفس الوقت الذي تنجز فيه المصانع. بقي الحاجز المالي، لذا لجأت الدولة إلى تقويض استيراد الكماليات وتصرف هذه الأموال على اقتناء معدات الإنتاج على أساس أنه سوف تكون السوق خالية في فترة أولية إلى حين بدأ تصنيعها داخليا أي تنتج الجزائر كل ما تستورد، وبالتالي يصبح للدولة سيادة من خلال تخلصها من التبعية، وفي هذه الفترة كانت الشركة العمومية الرافد الأساسي لعملية التصنيع وكانت هذه الشركة امتداد للإدارة المركزية والمحلية، وشهدت هذه المرحلة تأسيس قاعدة الصناعة الوطنية ببناء المركبات الكبرى في مجموع الفروع الصناعية وخاصة منها: الحديد والصلب التعدين حيث كان بدايات نتائج هذا القطاع، مركب الحجار للحديد والصلب أنجز في فترة قياسية كأكبر مصنع في الوطن

[1] M.E.BENNISSAD, L'économie algérienne contemporaine,1980 P66.

العربي والبناءات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، المنسوجات، الصناعات الغذائية، الصناعات الكماوية والبتروكماوية وصناعة مواد الخام وبهذه القاعدة الصناعية الهامة أصبحت الجزائر في نهاية السبعينات إحدى البلدان البارزة وقد تم في هذه المرحلة تأميم المحروقات وتمكن التقنيين الجزائريين من تشغيل هذه المصانع رغم كل العوائق وهذا ما أدى لرفع مداخيل الجزائر وبالتالي توجيهها للاستكمال المخطط.

لقد كانت أهداف المخطط الجزائري خلال الفترة 1967-1979 كمايلي:

- توجيه وربط الاقتصاد إلى الداخل والقطيعة مع نموذج الربط الخارجي الاستعماري؛
- الربط العمودي لمختلف فروع الصناعة وإدماج الزراعة في الصناعة؛

وقد عرفت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للصناعة في هذه الفترة أداء جيدا حيث:[1]

- بلغت القيمة المضافة الصناعية في الإنتاج الداخلي الخام معدل 14.52%.
- ارتفعت نسبة النمو للإنتاج الصناعي العمومي الذي كان يسيطر على القطاع الصناعي خلال تلك الفترة إلى 11.2%.
- بلغ التغيل في الصناعة معدلات جيدة في المتوسط 12.2% من إجمالي الوظائف؛
- الاستثمار كان الأكثر حركية وضخامة ونسبة حيث بلغت الاستثمار قياسيا إلى الناتج الداخلي الخام 28.3% خلال المخطط الرباعي الأول و40.4% خلال المخطط الرباعي الثاني؛

بالرغم من هذه النتائج بقيت نتائج القطاع الإنتاجي الوطني الجزائري غير كافية. ولم تصل إلى مستوى الاحتياطات المطلوبة؛

ثانيا: مرحلة إعادة هيكلة الصناعة (1980– 1999)

منذ بداية الثمانينات بدأت الجزائر بالتوجه نحو سياسة القضاء على الندرة من خلال توجيه جزء كبير من الإيرادات نحو الاستهلاك، وبداية إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الوطنية على أساس أن حجم المؤسسات الكبير يشكل بيروقراطية وقسمت كل مؤسسة إلى عشرات الوحدات بهدف خوصصتها مستقبلا وبعد انخفاض الأسعار العالمية للبترول سنة 1986 لجأت الجزائر إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية ما أدى لاحقا إلى تفاقم المديونية في هذه المرحلة تم تنفيذ إجراءات تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وإعادة توجيه الاستثمارات، وتليين شروط تدخل القطاع الخاص.[2] وكان أبرز ملامح هذه المرحلة خوصصة المؤسسات العمومية

[1] تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، **إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة**، الجزائر، 2007 ، ص35-36.

[2] الهاشمي جعبوب، عنوان المداخلة **تاريخ الصناعة الجزائرية**، وزير الصناعة سابقا، الجزائر،2002، ص6.

في سنة 1988 تم إصدار جهاز تشريعي لإصلاح المؤسسة وانسحاب الدولة من ميدان التسيير المباشر للنشاطات الإنتاجية، وتمكين المؤسسات من استقلاليتها التدريجية من التسيير المركزي الحكومي، وخلال فترة التسعينيات صادقة الحكومة على الكثير من النصوص التي تكرس استقلالية المؤسسات العمومية وعرضها للتنازل لفائدة المستثمرين الخواص[1].

وبهدف إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و تهيئتها لدخول اقتصاد السوق رصدت الحكومة حوالي 642.8 مليار دينار، خلال الفترة من 1991 إلى1997 وقد نتج عن ذلك تقديم دعم مالي لعدد كبير من المؤسسات وتنشيط نظام التكفل الاجتماعي، منح البطالة، التقاعد المسبق، المغادرة الإدارية.

وهكذا دخلت الصناعة الجزائرية مرحلة الركود والتراجع بسبب هذه التعديلات والانفتاح الكلي على اقتصاد السوق، هذا ترجمته الانخفاضات الكبيرة التي أصابت المؤشرات الاقتصادية الكبرى للصناعة الجزائرية:[2]

- انخفاض معدل النمو السنوي الصناعي العمومي ب -2.7%؛

- تدني نسبة الاستثمار إلى 26.1% وهذا بسبب الصدمة البترولية المضادة التي أدت إلى تجفيف العائدات من العملة الصعبة وتقليص إمكانيات التمويل الخارجي، مما أجبر المؤسسات إلى اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل لتمويل تجهيزاتها؛

- انخفاض التشغيل في القطاع الصناعي إلى مستوى 10.3% من إجمالي عدد السكان العاملين في تلك الفترة لتستقر بين سنتي 1996-1999 عند 8.5%؛

- نسبة الواردات من المواد الصناعية تمثل حوالي 89.9% من الواردات الإجمالية في حين لا تتجاوز الصادرات الصناعية 4.3% من إجمالي الصادرات؛

- انخفض مؤشر الإنتاج في الصناعات التحويلية الذي يمثل بشكل أفضل الطاقات الصناعية إلى 63.1% سنة 1997.

من هنا بدأت الحكومة تتخذ إجراءات من شأنها العمل على الاستقرار والعودة إلى البناء من خلال:

- إعطاء المؤسسات استقلالية أكبر حيث تم تأسيس المؤسسة العمومية المستقلة كمؤسسة تجارية لا علاقة لها بالخزينة العمومية، كما تم إنشاء صناديق المساهمة؛

- إنشاء صندوق لتطهير كشوف المؤسسات العمومية والمقدرة بحوالي 208 مليار دينار في نهاية 1998.

---

[1] الهاشمي جعبوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 7-8.

[2] تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

ثالثا: مرحلة الإستراتيجية الجديدة للصناعة(2000-2010)

برز في هذه المرحلة القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي لرفع مستوى إنتاجية المؤسسات الوطنية والتوجه نحو تدعيم آليات اقتصاد السوق، خاصة أن القطاع الخاص سريع الاستجابة لتغيرات الظروف الإدارية والبيئية التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة، هكذا تغير هيكل الاقتصاد الوطني بترجيح كفة القطاع الخاص في كل فروع الأنشطة الاقتصادية. كون هذا القطاع يمتلك قدرات هائلة تجعله يساهم في امتصاص البطالة ويعول عليه كثيرا في التنمية المحلية؛

لقد تميزت الصناعة في هذه المرحلة بوجود مكثف للصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الغذائية ثم تليها صناعة الحديد والصلب، الميكانيكية والالكترونية بنسبة أقل ويتضح هذا من خلال الأرقام التالية:[1]

- يمثل إنتاج فرع الصناعات الغذائية 55%من الإنتاج الصناعي الوطني؛
- تشكل نسبة الصناعات المعنية الحديدية الالكترونية والكهربائية حوالي 11% من الإنتاج الكلي؛
- تساهم الصناعات الكيماوية بنسبة 6% من الإنتاج الصناعي الوطني؛

نتائج مؤشرات الصناعة كانت متناقصة مع الوضع الاقتصادي الكلي للجزائر، حيث أن مناصب العمل في القطاع الصناعي لا تمثل سوى 7.4% من إجمالي التشغيل. وبعد سنتين متعاقبتين من نمو الإنتاج الصناعي حيث أن القيمة المضافة حققت نمو على التوالي ب 4% سنة 2008 و5% سنة 2009 غير أن نمو الإنتاج الصناعي لم تحقق سوى 09% سنة 2010 وهو الأقل خلال السنوات الثلاث الماضية، وبمقارنة مساهمة قطاع الصناعة في تدفق الثروة مع القطاعات الأخرى نجد أنه الأضعف مساهمة حيث يساهم ب 5% من القيمة المضافة الإجمالية لكل القطاعات، ويساهم ب7.6% من القيمة المضافة خارج المحروقات أي أقل من القيمة المضافة للضرائب والرسوم وتضم الصناعة التحويلية في الجزائر 27.850 مؤسسة منها 1052 مؤسسة جديدة مسجلة سنة 2010 645 مؤسسة توقفت في نفس السنة. أما فيما يخص القطاع الصناعي العمومي فقد سجل نمو يقدر ب3% في مؤشر الإنتاج الصناعي سنة 2009 ثم تراجع سنة 2010 بنمو يقدر ب 20.8% هذا بالرغم من تحقيق قطاع إنتاج الطاقة نمو 5.6% وهو يعتبر القطاع الوحيد الذي حقق تطور مقارنة مع السنة الماضية.

[1] قريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5 ، 2008، ص90.

في ظل هذه المؤشرات المتواضعة للصناعة في الجزائر يتطلب ذلك حلول وإصلاحات جديدة للقطاع الصناعي من خلال دعم المؤسسات الموجودة وتطوير صناعات جديدة ضمن توسع النسيج الصناعي بهدف زيادة العرض المحلي.

المطلب الثاني: أنواع الصناعات في الجزائر

تعد الصناعة ثاني القطاعات الاقتصادية والتي عرفت نمو بارزا سنة 2005 بنسبة 3.5% للمحروقات و2.8% للصناعة التحويلية التي تتمركز في شمال البلاد أما الصناعة الاستخراجية ففي جنوب البلاد ويتم تصنيف الصناعة إلى هذين النوعين(صناعة استخراجية، صناعة تحويلية) بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام. وللتوضيح أكثر يتم التطرق إلى أهم أنواع الصناعة في الجزائر.

أولا: الصناعة الاستخراجية

لقد تزايدت أهمية القطاع الاستخراجي في النشاط الاقتصادي للجزائر حيث ارتفعت نسبة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي من 32% سنة 2002 إلى 49% سنة 2009 و98% من عائدات التصدير.[1] وتتكون الصناعة الاستخراجية في الجزائر من صناعة واستخراج النفط والغاز(صناعة استخراجية نفطية) واستخراج الخامات المعدنية مثل الحديد والنحاس والذهب، وصناعات استخراج المواد غير المعدنية مثل مواد البناء والفوسفات.

يشكل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي للدخل بالعملات الأجنبية في الجزائر ونظرا إلى أن معظم منتجات الصناعة الاستخراجية تنتج بغرض التصدير إلى الخارج فإن أسعارها وكمياتها تحدد غالبا في الأسواق الدولية خارج سيطرة المنتجين مما يعرضها للتذبذبات.

أما منظمة الأوبك لا تزال تلعب دورا هاما في التأثير النسبي على أسعاره من خلال تحديد سقوف الإنتاج.[2]

جدول(3-1):يوضح حصة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة المضافة الاستخراجية	56.426	72.228	71.685	62.867	55.085

المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

[1] التقرير الصناعي العربي 2010/2009، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ، الرباط، المغرب، ص 86.

[2] حسن الشريف، **السياسات الصناعية في البلدان العربية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، بيروت، 2007، ص2.

ثانيا: الصناعة التحويلية

أعطت السلطات العمومية للقطاع الصناعي أهمية كبيرة عقب الاستقلال نظرا لوعيها بدوره في التنمية الاقتصادية غير أنها لم تنجح في بناء قاعدة صناعية متنوعة وقوية مما أدى إلى الاعتماد على الصناعات الاستخراجية كمصدر رئيسي للدخل على حساب غيرها من الصناعات، كما أنه لم يتم استغلال العوائد النفطية الكبيرة منذ مطلع السبعينات حيث لم تشكل نسبة مساهمة الصناعات التحويلية سوى نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة حوالي 7 مليار دولار لسنة 2010.[1]

جدول(3-2): يوضح حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة المضافة التحويلية	6.727	7.324	7.522	7.775	8.951

المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

جدول (3-3):يوضح حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعة ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014

الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
القيمة المضافة(مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة(مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة(مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
55.085	25.0	8.951	4.1	64.036	29.1

المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

ثالثا: صناعة تكرير البترول وتمييع الغاز الطبيعي

وهي من الصناعات الثقيلة الاستخراجية في الجزائر ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجية وطاقة عالية تتمركز في المناطق الصحراوية وفي سكيكدة بأرزيو وهران، وتلعب هذه الصناعات الدور الأكبر في الاقتصاد الوطني بالنظر

[1] حسن الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

إلى عائدات صادرات المحروقات، وأهم شركة في هذا المجال هي شركة سوناطراك حيث احتلت المرتبة الأولى إفريقيا في ترتيب 500 شركة إفريقية لعام 2010 برقم أعمال 71.4 مليار دولار.[1]

رابعا: الصناعات الغذائية

تساهم الصناعات الغذائية في الجزائر نسبة 47% من الناتج المحلي للصناعات التحويلية، ويسيطر عليها القطاع الخاص حيث انخفضت مساهمة القطاع العام سنة2007 إلى 16%.[2] وهي من الصناعات المرشحة للتطور والتوسع أكثر واستقطاب يد عاملة أكثر وهذا بسبب عدم توفر التكنولوجيا المستخدمة في القطاع واتساع السوق المحلية حيث أن هناك فرصا كثيرة لإحلال محل الواردات خاصة مع تحسن الإنتاج الفلاحي وهو ما يساعد على نمو الصناعات الغذائية وتسويق المنتجات الفلاحية أيضا، وتتمثل أهم الصناعات الغذائية في صناعة المواد الدسمة وتحويل الحبوب، الحليب ومشتقاته.

خامسا: صناعات البتروكيماويات والأسمدة

تتميز هذه الصناعات بتطور سريع وتكثيف تكنولوجي وطاقوي ويد عاملة عالية التأهيل، تعتمد كثيرا على المحروقات وأهم منتجاتها هي البلاستيك، الأسمدة، الدهان المنظفات والمبيدات، وتتركز أهم المصانع في حاسي مسعود، غرداية، قسنطينة، عنابة، سكيكدة، كما يشهد هذا القطاع دخول عدة شركات أجنبية خاصة بالشراكة مع مؤسسة سوناطراك ؛

وتمثل احتياطات الجزائر الضخمة من الغاز الطبيعي أحد أهم مكونات صناعة البتروكيماويات وتحقق ميزة تفضيلية في صناعة الأسمدة، حيث يمكن استغلال هذه الخاصية من خفض كلفة الإنتاج مما يعطيها ميزة سعرية عند تصديرها للأسواق الخارجية ولا سيما الأوروبية.

سادسا: صناعة مواد البناء

تعتبر مادة الاسمنت أهم مواد البناء المنتجة، وقد عرف إنتاجها نمو مستمر منذ 2002 بمعدل مليون طن سنويا بإنتاج وصل إلى 18.2 مليون طن سنة 2009 كما قدرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 بحوالي 1.068 مليار دولار.[3] وهذا بفضل ارتفاع استثمارات القطاع الخاص في السنوات الأخيرة الناتجة

[1] La revue de SONATRACH, N 61, l'entreprise SONATRACH, mars 2010, p 9.

[2] التقرير الصناعي العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 82-83.

[3] **نفس المرجع**، ص 208.

عن زيادة الطلب المدفوع بالمشاريع الكبرى في البنية التحتية كقطاع السكن والطرقات وتوجد آفاق واسعة لتطوير القطاع خاصة في تصدير مادة الإسمنت بفضل ميزة الطاقة.

سابعا: الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية

ساهم هذا القطاع سنة 2008 بحوالي واحد مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% من الصناعات التحولية.[1] وهي صناعات تعتمد على هياكل ومعدات ضخمة وتكثيف طاقوي إضافة إلى الإنتاج بكميات كبيرة وبنوعية عالية وضرورة وجود قدرات تسييرية عالية مثل توفر يد عاملة مؤهلة بشكل كبير؛

وتستورد الجزائر 9 مليار دولار من الحديد ومشتقاته كل عام إن هذه الفاتورة الباهظة تعكس مدى العجز المسجل بالنسبة لتغطية الحاجيات الوطنية من الحديد ومشتقاته، حيث أن الحجم المستورد من الحديد والفولاذ ومشتقاته يغطي نسبة 70% من الحاجيات الوطنية المعتمدة خاصة في ظروف تشهد فيه الجزائر حراكا غير مسبوق في الإنشاءات العامة على غرار البناء والسكك الحديدية وغيرها. أما الصناعة الميكانيكية التي تدعم القطاعات الأخرى فأهم مصانعها مصنع سيدي بلعباس للعتاد الفلاحي كالشركة الوطنية للعربات الصناعية بالرويبة كما تتمركز مصانع الكوابل الكهربائية بالجزائر العاصمة، سطيف بسكرة، ويبقى الإنتاج في هذا القطاع ضعيفا جدا بسبب عدم الاستغلال الجيد للإمكانيات المتاحة كما أن القطاع العمومي هو المسيطر في هذه الصناعات وهناك أفاق كبيرة للانتعاش هذه الصناعات محليا بالنظر إلى حجم السوق المحلية.

ثامنا: الصناعات الصيدلانية

يعرف القانون الجزائري المواد الصيدلانية " بأنها المواد التي تشمل الأدوية، الكواشف البيولوجية، المواد الكيماوية الخاصة بالصيدليات، مواد التضميد وكل المواد الأخرى الضرورية للطب البشري."[2]

حيث تحتل الجزائر المركز الخامس عربيا من حيث إنتاج الأدوية حيث بلغت قيمة إنتاجها من الأدوية 650 مليون دولار أي ما يوازي 48% من إجمالي حجم الاستهلاك المحلي الدوائي المقدر ب1345 مليون دولار وتبلغ عدد المصانع بالجزائر 34 مصنع.

[1] التقرير الصناعي العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص82-83.

[2] قانون رقم 08-13، الجريدة الرسمية العدد44 ، الجزائر،2008، ص3-4 .

جدول(3-4): يوضح عدد المشاريع الصناعية وقيمتها لسنة2015

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الطاقة والمياه	20	%0.94	24747	%3.28	344	%0.49
مناجم محاجر	55	%2.59	17238	%2.28	1257	%1.80
صناعات الصلب، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية	344	%16.20	100343	%13.28	14992	%21.49
مواد البناء الخزف والزجاج	409	%19.26	218848	%28.97	15613	%22.38
الصناعات الكيمائية المطاط والبلاستيك	372	%17.51	117057	%15.50	11885	%17.03
الصناعات الغذائية	613	%28.86	238617	%31.59	18788	%26.93
الصناعات النسيجية والملابس	68	%3.20	7960	%1.05	1828	%2.62
صناعة الجلد والاحذية	27	%1.27	2666	%0.35	518	%0.83
صناعة الخشب والفلين	185	%8.71	22726	%3.01	3871	%5.55
صناعات أخرى	31	%1.46	5195	%0.69	613	%0.88
المجموع	2124	%100	755397	%100	69772	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل(3-1): يوضح نسبة المشاريع الصناعية لسنة 2015

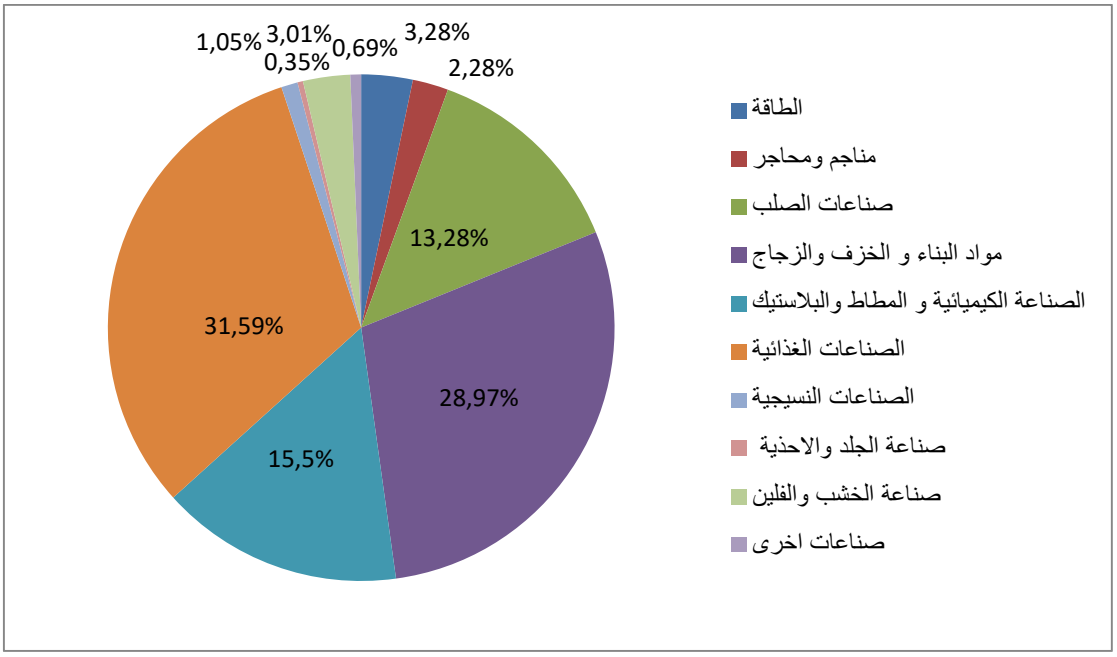

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول

من خلال الشكل يتضح أن الجزائر تعطي أهمية كبيرة للصناعة الغذائية بنسبة31.59 والصناعة النسيجية بنسبة28.97 وتليها باقي الصناعات بنسب متفاوتة.

المبحث الثاني: تحديات قطاع الصناعة في الجزائر

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي من السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر بوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثير بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحوافز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة.

المطلب الأول: معوقات القطاع الصناعي بالجزائر

يعاني القطاع الصناعي في الجزائر من مجموعة من المعيقات التي تشمل مستوى الاقتصاد الكلي من بيئة أعمال وبنية تحتية أخرى تمس المؤسسات في حد ذاتها ومنها ما يتعلق بمعوقات ضعف القدرة الابتكارية، ما يحرم الصناعة الجزائرية من نقل تكنولوجيا متطورة ملائمة للبيئة المحلية واستيعاب وتوطين التكنولوجيات المتقدمة وتطوير تكنولوجيات جديدة من خلال البحث والتطوير وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمنتجات الصناعية الجزائرية تمكنها من فتح أسواق جديدة داخليا وخارجيا تمكن القطاع الصناعي في الجزائر من تجاوز حالة الركود الصناعي.

أولا: معوقات على مستوى الاقتصاد الكلي

يمكن توضيح المعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الكلي فيما يلي:

1- ضعف بيئة ومناخ الاستثمار:

الواقع الميداني للصناعة في الجزائر تعكسه ممارسات بيروقراطية تعيق مسار التنمية الصناعية فمن جهة هناك خطابات رسمية وقرارات وقوانين مشجعة للاستثمار الخاص حتى في القطاعات التي كانت حكرا على الدولة من خلال قطاعها العام ومن جهة ثانية إدارة معقدة لا تستجيب للسرعة في التنفيذ.[1]

2- ضعف آليات تمويل المؤسسات:

من أسباب ضعف آليات التمويل نذكر النقاط التالية:[2]

- غياب سوق منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل؛

[1] زرقين عبود، مقالة "**تعزيز دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية**"، جامعة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد17 المجلد 1، 2008، ص 243.

[2] قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص10.

– غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني؛

– غياب صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض؛

– غياب تام لتقنيات تغطية مخاطر منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى التحفظ والحذر الكبير من طرف البنوك في منح الائتمان لهذه المؤسسات؛

– اكتفاء البنوك الجزائرية بالأساليب والأدوات الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة وأنه تم تجاوز الأساليب والتقنيات الكلاسيكية لدى الدول المتقدمة؛

– غياب سياسة مالية ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

– انعدام بنوك المعلومات التي تسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة لملفات القروض المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3– معوقات تتعلق بالبنية التحتية والنقل:

تعد البنى التحتية الأساسية استثمارا رأسماليا رئيسيا ضمن عملية الإنتاج. فالنقل، وإنتاج، وتوزيع وإمدادات الطاقة ، والاتصالات لا غنى عنها في عملية الإنتاج وتوزيع ناتج السلع المادية والخدمات. ويساهم هذا الاستثمار بصفة مباشرة وفعالة في رفع معدل كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج.[1]

4– ضعف تأهيل العنصر البشري:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي فتحت أسواقها الداخلية للتكنولوجيات الحديثة، مما أدى إلى انتشار الأدوات والآلات الحديثة في المؤسسات المختلفة إلا أن أغلبية هذه المؤسسات واجهت صعوبات في استخدامها لهذه التكنولوجيات، وتوظيفها لتحقيق أهدافها.[2]

إن الإستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا للامتصاص التكنولوجيا وعصرنة الصناعة.

لا طالما عانت الصناعة الجزائرية من:[3]

---

[1] تقرير التنافسية العربية 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 40.

[2] عبد المالك بن السبتي، مقالة **تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجزائرية بين الرغبة في التغيير والصعوبات**، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 12.

[3] قوريش نصيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص102.

- عجز في مجال التأطير الصناعي سواء على مستو التسيير أو التحكم في التكنولوجيا؛
- نظام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمال المؤهلين في الصناعة؛

ويرجع ضعف الموارد البشرية في الجزائر إلى عدم ملائمة منظومة التربية مع حاجيات تنمية ثقافة عالية.

ثانيا: معوقات على مستوى المؤسسات الصناعية

تتمثل فيما يلي:

1- ضعف الالتزام بمعايير ونظم الجودة:

من المشاكل الأساسية التي تواجه الصناعة الجزائرية عدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية وعدم التزامها التام بنظم الجودة الشاملة، وقد ترتب على ذلك انخفاض قدرة الصناعة الجزائرية على الولوج إلى أسواق الدول المتقدمة.

2- ضعف القدرة الابتكارية:

من أهم معوقات الصناعة في الجزائر ضعف القدرة الابتكارية، وتتوجه المؤسسات الصناعية نحو العمليات الإنتاجية السهلة حيث أغلب الصناعات في الجزائر تتمثل في تركيب والتعبئة والتغليف، ويرجع ذلك لارتفاع درجة المخاطرة في الابتكار وارتفاع التكاليف.

4 – عدم القدرة على توطين التكنولوجيا:

أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل من عملية التقليد، ولو يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة المحلية، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استعاب وتطوير التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية والعمل على تطويرها وإعادة إنتاجها بشكل آخر، وبقيت الصناعة مرهونة بكل تجربة للتكنولوجيات المستوردة.[1]

[1] زرقين عبود، **مرجع سبق ذكره**، ص 164.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي الجزائري مميزاته وتحدياته

يعتبر القطاع الصناعي أهم القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها للإحداث أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية في أي بلد، ولذا فإن تطويره وتنميته يستوجبان إستراتيجية مرنة تأخذ في الاعتبار الترابط والتنسيق مع كافة القطاعات الأخرى، تحقيقا للأهداف الاقتصادية. وبناء عليه فإن الإستراتيجية الصناعية التي وضعتها الجزائر تعتبر من أهم التحديات لإنعاش الصناعة.

أولا: مميزات القطاع الصناعي الجزائري

تتمثل أهم مميزات القطاع الصناعي الجزائري في ما يلي:[1]

– قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛

– مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛

– ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

– تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛

– ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية. ولعل أهم ما ميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

ثانيا: تحديات القطاع الصناعي الجزائري

إن أهم التحديات التي تواجه الصناعة في الجزائر بشكل عام تتمثل في تدني الوضع التنافسي لقطاع الصناعة وبالنظر للوضعية الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعت المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقية ويكون لها أثار سلبية خصوصا:[2]

– التأثير على إنتاجية المؤسسات وبالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدراتها على منافسة نظيرتها الأوربية؛

---

[1] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، عنوان المداخلة **تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية** ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية في الجديدة في الجزائر استمرار أم قطيعة، ص5.

[2] **نفس المرجع**، ص5.

- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات الغير قادرة على المنافسة؛
- زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتج الصناعي الجزائري؛

من خلال ما ذكر يتحتم على الجزائر وضع استراتيجية صناعية صارمة، وهذا قصد الاستعداد للإقامة منطقة التبادل الحر وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا: معالم الاستراتيجية الصناعية بالجزائر

لقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتمام خاص بقطاع الصناعة بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يأتي إلا بالعمل على وضع استراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري وعليه سوف نعالج هذا الجزء في النقاط التالية:

1- الإطار العام لاستراتيجية الصناعية الجديدة

أصبحت الإستراتيجية الصناعية الجديدة الرامية للإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع يدوره مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في جزائر اليوم والغد ومن فحوى الجلسات الوطنية التي عقدت أيام 26و27و28 فيفري 2007 حول سياسات واستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر.

يمكن تحديد الإطار العام لاستراتيجية الصناعية الجديدة في النقاط التالية:[1]

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الاستراتيجي وتشكيل السياسات الصناعية؛
- ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينات وبالخصوص الإصلاح البنكي بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي وتعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

[1] قوريش نصيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص94.

2- مرتكزات الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

ترتكز الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:[1]

أ- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها: تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض الإستراتيجية الصناعية الملائمة من خلال هذه الخيارات المتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها؛

ب- الانتشار القطاعي للصناعة: ويتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملة:

- تثمين المواد الطبيعية: الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية والموارد إلى البلد المستورد للموارد الأولية إلى البلد المصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهيأ وبقيمة مضافة أقوى ومن بين هذه الصناعات التي تسعى الجزائر إلى النهوض بها من خلال برنامج تثمين الموارد الطبيعية نجد صناعة الحديد وصناعة استخراج المعادن ومواد البناء؛

- تكثيف النسيج الصناعي: ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة حاليا المراحل الأخيرة للإنتاج . الصناعات القادرة على مساندة هذا الصعود للفروع، هي بصفة تلك المتعلق بالتجميع والتعبئة والتغليف، الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية والصناعات الغذائية وصناعات سلع التجهيز؛

- ترقية الصناعات الجديدة: اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيرا جهوي من قبل الجزائر. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

ج- انتشار وتوسع حيز الصناعة: مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الصناعي أو المناطق المتخصصة بعض هذه المناطق تم تحديدها وإنشاؤها سيكون تدريجيا. فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز المكاني للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات والمؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث

[1] الموقع الالكتروني أطلع عليه يوم 2016/3/26 http://www.assisesdelindustrie.dz

التكوين والخبرة داخل الشركات بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون له مفعول للإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات.[1]

د- سياسات التطور الصناعي: وتغطي أربع مجالات هي:[2]

- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي: تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار استراتيجية التصنيع؛

- الإبداع والصناعة: فنظام إبداع داخلي للمنشأة عليه تغذية تطور قطاع الصناعة بالجزائر إلا أن هذا التطور التدريجي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركة السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع تم إعداده ووضعه لدعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني؛

- تطوير الموارد البشرية والمؤهلات: تدخل ضمن التوجيهات القوية للاستراتيجية الصناعة، هذه الأخيرة تعتبر أن الرأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، بل هو في نفس المرتبة مع رأس المال المادي ,بالإضافة إلى أنه عامل قوي في التشجيع على امتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية؛

- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد الاستثمارات الخارجية المباشرة، تلعب دور تكميلي بالنسبة للاستثمار الوطني وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.[3]

---

[1] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2] الموقع الالكتروني أطلع عليه يوم 2016/3/26 http://www.assisesdelindustrie.dz

[3] **نفس المرجع**.

المبحث الثالث: السياسة المالية في الجزائر وأثرها على القطاع الصناعي

السياسة المالية لعبت دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية نوعا ما في الجزائر، حيث عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا محسوسا نظرا للارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنموية من شأنها أن تحقق إصلاحا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال وتحقيق معدلات نمو لا بأس بها، الجزائر من الدول التي تتخذ السياسة المالية أداة للتأثير على الاستثمار الصناعي وهذا ما نحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)

أولا: السياسة الضريبية

تتكون الإيرادات العامة لميزانية الدولة الجزائرية من قسمين رئيسين هما الإيرادات الضريبية(الإيرادات الإجبارية) والإيرادات غير الضريبية(الإيرادات الاختيارية).[1]

1- الإيرادات الضريبية:

تتمثل الإيرادات الضريبية في الجباية العادية والجباية البترولية، حيث تتكون الجباية العادية من الضرائب المباشرة وتتضمن الضرائب التي تستهدف الدخل(الضريبة على الدخل الإجمالي، والضرائب على أرباح الشركات)، الضرائب التي تستهدف رؤوس الأموال والثروات(حقوق التسجيل والطابع) وتتكون الضرائب الغير المباشرة من الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على بعض المنتجات كالرسم على استهلاك التبغ.

وتتكون الجباية البترولية من مجموعة من الرسوم والإتاوات منصوص عليها في قانون المحروقات.

2- الإيرادات الغير الضريبية:

تتمثل في أربعة أنواع من الاقتطاعات هي:[2]

- **الدومين:** هو عبارة عن إيرادات أملاك الدولة المتمثلة في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم؛

- **الإيرادات المختلفة للميزانية:** كإيرادات بيع المجالات والمنشورات وبعض الرسوم التي تتحصل عليها من المرافق كالمتاحف والمناطق الأثرية؛

[1] حروشي جلول، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص89.

[2] **نفس المرجع**، ص128.

– **الإيرادات النظامية**: المتمثلة في الإيرادات المتعلقة بالمخلفات والغرامات؛

– **الإيرادات الاستثنائية**: المتمثلة في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي، وحقوق الدخول والهبات المقدمة من الخارج.

والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)

الجدول(3–5): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة(2010–2015).

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	مجموع الإيرادات	نسبة تطور الإيرادات(%)
2010	3081.5	-
2011	2992.4	-2.89
2012	3455.65	15.45
2013	3820	10.54
2014	4218.18	10.42
2015	4684.65	11.05

المصدر: الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض في نسبة الإيرادات سنة 2011 ب2.89- وفي السنوات الممتدة من 2012إلى 2015 شهدت ارتفاعا ملحوظا خاصة سنة 2012 بنسبة 15.45 لتعرف بعد ذلك ثبوت في النسبة في سنتي 2013و2014 بنسبة 10.54%و10.42% على التوالي، كما شهدت زيادة سنة2015 ب 11.05%.

هناك مصادر مختلفة للإيرادات العامة للدولة الجزائرية وسنحاول من خلال الجدول التالي معرفة أهم مصادرها.

الجدول(3-6): مصادر الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2015).

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	إيرادات الجباية العادية	إيرادات غير جبائية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات
2010	1068.5	177.2	1835.8	3081.5
2011	1324.5	195.5	1472.4	2992.4
2012	1595.75	298.3	1561.6	3455.65
2013	1831.4	372.7	1615.9	3820
2014	2267.45	373	1577.73	4218.18
2015	2465.71	496	1722.94	4684.65

المصدر: الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة.

الشكل(3-2): تطو مصادر الإيرادات العامة خلال الفترة(2010-2015).

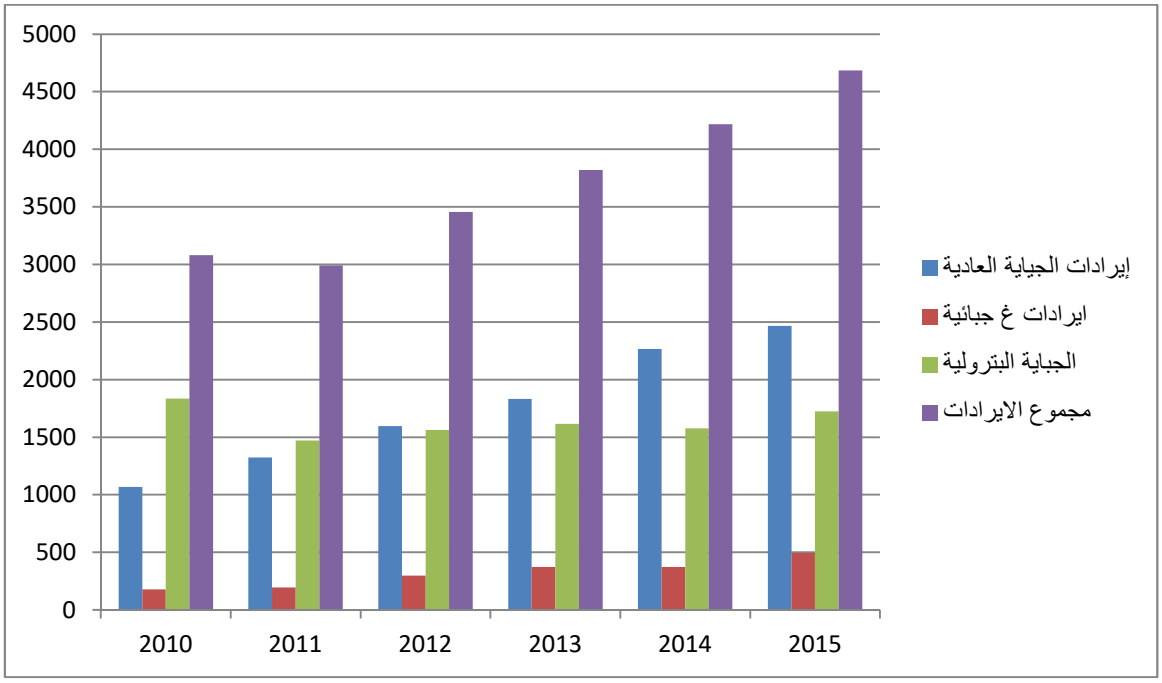

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول.

يتضح من الشكل أن الجباية البترولية تساهم بنسبة أكبر من مجمل الإيرادات المتحصل عليها بفضل الزيادة المظطربة في أسعار المحروقات التي غرفتها في طيلة ثلاث سنوات الأولى لتأتي الجباية العادية في المرتبة الثانية لتشهد ارتفاع ملحوظ سنة 2015 بقيمة تقدر ب2465.71مليار د.ج.

لكن لا تقل أهمية عن الجباية البترولية، وما أسهم في أهمية هذا المصدر السياسة الضريبية المتبعة من طرف الدولة والتي كانت حصيلتها كما يلي:

جدول (3-7): مصادر الجباية العادية.

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	إيرادات الجباية العادية	الضرائب المباشرة	الرسوم المختلفة على الأعمال	حصيلة الجمارك
2010	1068.5	367.8	496.2	170.3
2011	1324.5	560.7	526.2	160.4
2012	1595.75	677.73	639.67	232.58
2013	1831.4	903	649.2	288.3
2014	2267.45	866.12	853.33	485.7
2015	2465.71	947.95	920.26	517

المصدر: الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة

الشكل (3-3): تطور مصادر الجباية العادية.

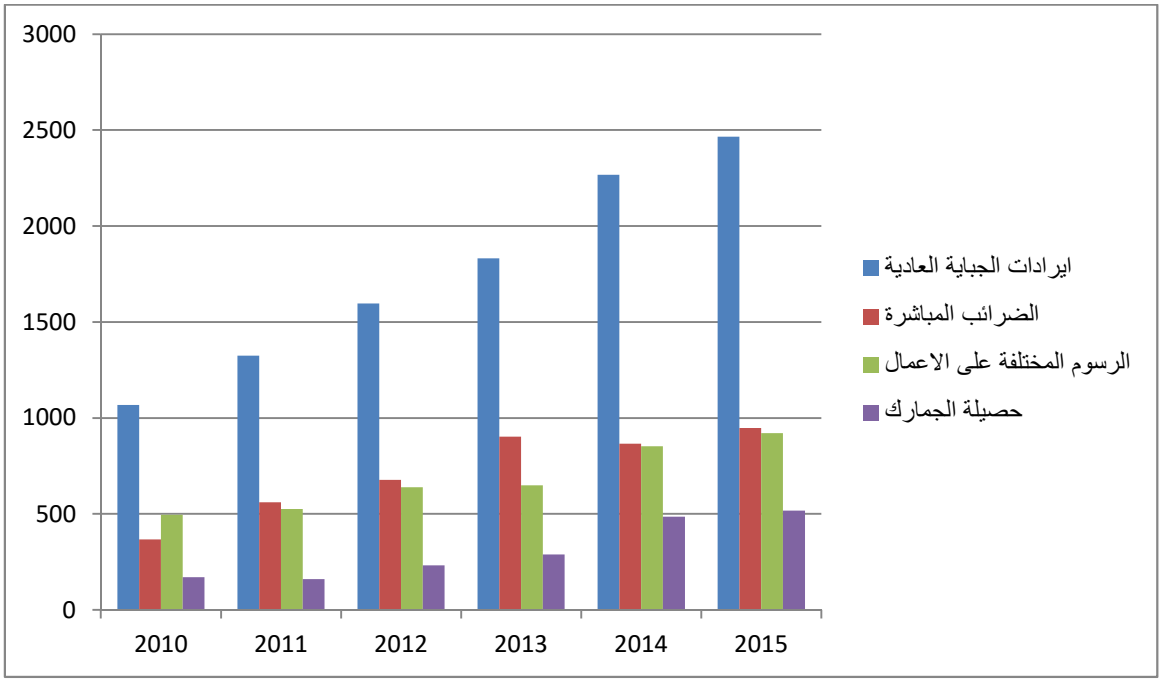

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول.

يتجلى من الشكل أن الرسوم المختلفة على الأعمال لها الوزن الأكبر في إيرادات الجباية العادية فقد قدرت سنة 2010 ب 496.4 مليار د.ج وقد شهدت ارتفاعا مستمرا حتى سنة 2015 لتصل قيمتها 920.26 مليار د.ج، فمن خلال الشكل نجد أن نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الجباية العادية كانت تتماشى مع حصيلة الرسوم المختلفة على الأعمال طيلة ثلاث سنوات الأولى حيث تراوحت بين 367.8 مليار د.ج 677.73 مليار د.ج . وابتداء من سنة 2013 ارتفعت حصيلة الضرائب المباشرة تاركة الرسوم المختلفة على الأعمال، لتصبح الضرائب في السنوات الأخيرة ذات أهمية لا يستهان بها مقارنة مع الرسوم المختلفة على الأعمال لتصل إلى 947.95 مليار د.ج سنة 2015، هذا يدل على أن السياسة الضريبية المتبعة من قبل الجزائر كانت ناجعة ووصلت إلى هدفها والمتمثل في توسيع الوعاء الضريبي.

أما بالنسبة لحصيلة الجمارك رغم انخفاض أهميتها لكنها تعرف زيادة متذبذبة بين سنة وأخرى لتصل إلى أقصى حد لها بمبلغ 517 مليار د.ج سنة 2015.

وما يمكن قوله عن حصيلة الجمارك أنها رغم الإجراءات المتخذة بشأنها والرامية إلى التخفيض التدريجي لها لكنها عرفت ارتفاعا بسبب زيادة الواردات في إطار تحرير التجارة الخارجية.

ثانيا: سياسة الإنفاق العام

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للميزانية إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز.

1- نفقات التسيير:

تعبر نفقات التسيير عن النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكتب....الخ.[1]

وهي لا تقوم بإنتاج قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وهي موجهة بالدرجة الأولى إلى إمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال من أجل سيرها وهي تخضع إلى التقسيم الإداري، حيث يتم تخصيصها بحسب الدوائر الوزارية وتدون في جدول الملحق بقانون المالية السنوي، وتجمع نفقات التسيير أربعة أبواب هي:[2]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطة العمومية؛
-النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

[2] المادة 24 من قانون رقم 84-17 الصادر في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية الجريدة الرسمية العدد 28.

- التدخلات العمومية؛

2- نفقات التجهيز:

هي بخلاف نفقات التسيير توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في جدول ملحق بقانون المالية السنوي. وتجمع نفقات التجهيز ثلاث أبواب هي:[1]

- الباب الخاص بالاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- الباب الخاص بالإعانات الاستثمارية الممنوحة من قبل الدولة؛
- الباب الخاص بنفقات الأخرى برأس المال.

عرفت نفقات التجهيز نمو مستمر خلال الفترة 2010-2012 على العموم إذ تم استثناء الانخفاض الذي عرفته سنة 2013 في نمو نفقات التجهيز كنسبة من الناتج المحلي الخام أو نسبة من النفقات الكلية.

والجدول التالي يوضح تطور النفقات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

جدول رقم(3-8): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة(2010-2015)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	نفقات التسيير	نسبة تطور نفقات التسيير(%)	نفقات التجهيز	نسبة تطور نفقات التجهيز(%)	مجموع النفقات	نسبة تطور إجمالي النفقات
2010	2837.9	-	3022.86	-	5860.76	-
2011	3434.30	21.01	3184.12	5.33	6618.42	12.92
2012	4608.25	34.18	2820.41	-11.42	7428.66	12.24
2013	4335.61	-5.91	2544.20	-9.79	6879.81	-7.38
2014	4714.45	8.73	2941.71	15.62	7656.16	11.28
2015	4972.27	5.46	3885.78	32.09	8857.05	15.68

المصدر:الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الجزائرية الرسمية للفترة المدروسة.

[1] المادة 35 من قانون رقم 84-17، المتعلق بقانون المالية الجريدة الرسمية العدد 28.

ولإيضاح تطور هذه الأرقام اعتمدنا على الشكل التالي:

الشكل(3-4): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة(2010-2015).

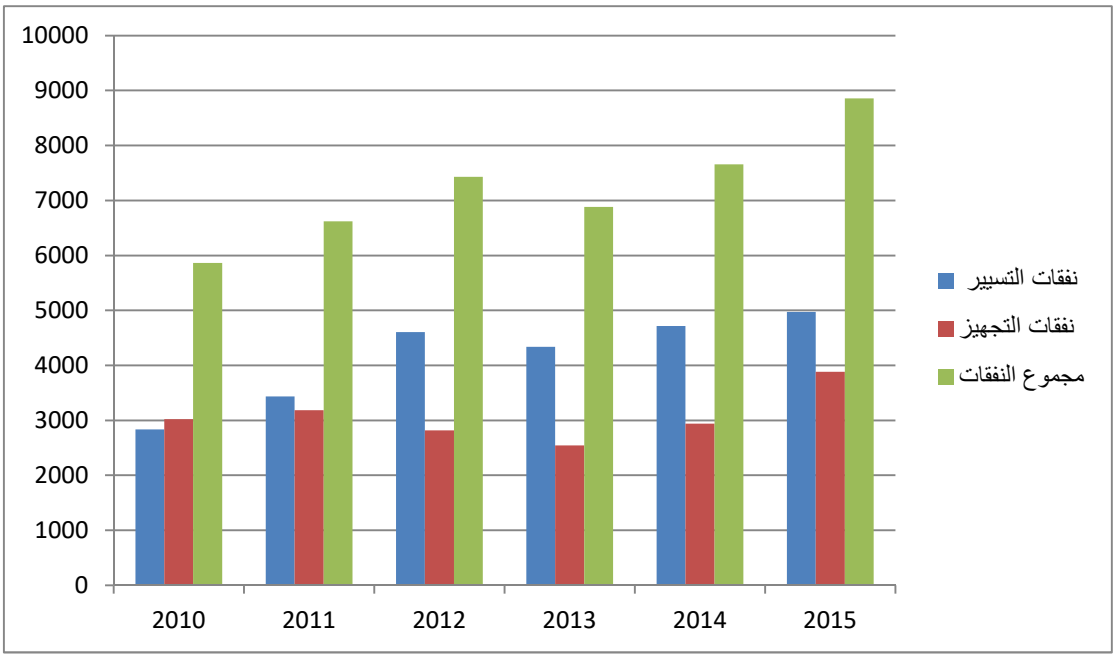

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول

يتضح من الشكل أعلاه أن نفقات التسيير شهدت انخفاض في سنة 2010 حيث قدرت ب 2837.9مليار د.ج بعد ذلك تزايدة بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز حيث عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا محسوسا سنة 2012 بمقدار 4608.25 مليار د.ج، وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى الزيادة في أجور موظفي القطاع العمومي كما يرجع هذا الارتفاع إلى عدة اعتبارات سياسية وأخرى اقتصادية وذلك من خلال تحمل الدولة لمهام أساسية كالتسيير المنظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، العليم، الصحة.

أما نفقات التجهيز تميزت هي الأخرى بالارتفاع المستمر من سنة 2010 إلى 2015 والملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى بنسب مختلفة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة اتجاه اقتصادها ومجتمعها وهذا ما تبين في الجدول السابق.

لقد سجلت نفقات التجهيز أكبر زيادة لها سنة 2015 بنسبة 32% مقارنة بالسنوات السابقة وما ساهم في هذا التغيير هو الاهتمام بالاستثمارات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الحوافز الضريبية الممنوحة من قبل الجزائر

الجزائر وضعت حوافز ضريبية بشكل عام، أي أنها لم تحدد حوافز معينة لكل قطاع عما فعلت دولة تونس، حيث أن المشرع التونسي خصص لكل قطاع مجموعة من الحوافز الضريبية، وعلية سوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى الحوافز الضريبية الممنوحة من قبل الجزائر.

أولا: حوافز تمنح في مرحلة بدء الانجاز

استنادا إلى المادة التاسعة من الأمر 01-3 المذكور سابقا قد نص النظام العام على جملة من الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية، يمكننا إيجازها في النقاط التالية:[1]

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة؛
- الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية؛

هناك منح ومزايا تمنح من قبل الدولة إلى الاستثمار الصناعي لما له بالغة في الاقتصاد الوطني لاسيما عند استخدام تكنولوجيات خاصة، تحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وفيما يلي إيجاز للمزايا المنوحة:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشاة الضرورية للانجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة الانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

ثانيا: الحوافز الممنوحة في مرحلة انطلاق الاستغلال

تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة 10سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات زمن الضريبة على الدخل على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني؛

[1] الأمر 03/01/المؤرخ في 2001/8/20 المتعلق بتطوير الاستثمار.

– منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل آجال الإهتلاك؛

بالإضافة إلى ما سبق فقد تضمن الأمر 01-03 في 2001/8/20 مزايا أخرى أهمها:[1]

– تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية؛

– عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص، وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي؛

– إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة 5سنوات؛

– إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزافي بصورة مؤقتة لمدة 5سنوات؛

–إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر ب 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية وتلك التي تمنحها للموانئ في مجال نقل البضائع.

كما قدمت الحكومة مجموعة من الامتيازات بغية تشجيع الإنتاج يمكن ذكر أهمها فيما يلي:[2]

1– إعفاءات وتدابير لصالح المنتجين المحليين:

هنا أقر قانون المالية لسنة2014 بمجموعة من التعديلات تمثلت في:

– تحديد فترة الإعفاء ب 3 سنوات بعنوان الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني فيما يتعلق بالمنتجين الذين يخلقون 100 منصب شغل، خلال انطلاق النشاط وذلك في إطار النظام العام وإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة لهؤلاء الذين يخلقون أكثر من 100 منصب شغل؛

– إعفاء 5 سنوات دون شرط خلق مناصب شغل، بعنوان الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، فيما يخص المنتجين في الفروع الاستخراجية؛

– إلغاء السقف المحدد ب 5سنوات لمدة انجاز المشاريع.

[1] الأمر 03/01/المؤرخ في 2001/8/20 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[2] أطلع عليه يوم 2016/4/20 www.radioalgerie.dz

2- امتيازات لدعم الاستثمار الأجنبي:

تتمثل في:[1]

- إمكانية استفادة المستثمرين الأجانب في إطار الشراكة من المزايا الجبائية، وذلك عند مساهمتهم في نقل الخبرة إلى الجزائر، أو الذين ينتجون سلع في إطار نشاط منجز في الجزائر، وبمعدل إدماج أعلى من 40%، بالإضافة إلى تخفيف إجراءات الاعتماد، وإلغاء إجبارية إخضاع المشاريع للدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار حيث يساهم هذا الامتياز في تنويع الإنتاج الوطني، ويتم هذا بدون شك عن طريق نقل خبرة الأجانب وكذا مساهمتهم في تكامل إنتاج السلع في الجزائر؛

3- إجراءات لإنعاش الصناعة في الجنوب:

عملت الجزائر على وضع مجموعة من التحفيزات من أجل تشجيع الصناعة في الجنوب وذلك من خلال:

- منحهم إعفاء ضريبي لمدة 10سنوات؛
- كما منحتهم مزايا تتعلق بالضريبة على الدخل والرسم على النشاط المهني، والضريبة على أرباح الشركات؛

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تمنح مجموعة من الامتيازات يمكن حصرها في:

- خفيض الرسوم الجمركية إلى 5%في حالة اقتناء التجهيزات المستورة من الخارج؛

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع، سواء في حالة الإنشاء أو التوسع؛

كما يمكن توضيح هذه الامتيازات من خلال مجموعة من الوكالات المقدمة لها:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.ANSEJ:

تتمثل الامتيازات المقدمة من قبلها في:

- تقديم إعفاء ضريبي لمدة 3 سنوات في المناطق العادية، و6 سنوات في المناطق الريفية أو النائية؛
- خفيض الرسوم الجمركية إلى 5% في حالة اقتناء التجهيزات المستوردة من الخارج؛

2- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.A.N.G.E.M: تهتم هذه الوكالة بتشجيع المستثمرين على إنشاء المشاريع الصغرى في مجال الإنتاج والخدمات، كما أنها تقوم بمنح بعض الامتيازات تتمثل في:

- الإعفاء من التسديد لمدة 3 أشهر للمشاريع التي لا تتعدى 30.000.00دج؛
- الإعفاء من التسديد لمدة 6 أشهر للمشاريع التي تتراوح قيمتها مابين50.000.00إلى 400.000.00دج.

[1] أطلع عليه يوم 2016/4/20 www.radioalgerie.dz

- تخفيض مساهمة المستفيد من 5إلى 3% في حالة السكن في المناطق النائية، أو التمتع بالكفاءة المهنية؛
- مرافقة المستفيد من بداية المشروع إلى غاية تجسيده.

3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.ANDPME.

من خلال هذه الوكالة تتدخل الدولة بمبلغ محددة قيمته ب3.000.00دج موزعة كما يلي:[1]

- 50% للمؤسسات التي يتراوح رقم إعمالها مابين 100و500 مليون دينار جزائري؛
- تكاليف الاستثمارات المنتجة مثل تجهيزات الإنتاج والصيانة، وما يرافقها من أعمال الهندسة والأشغال العمومية تحصل على دعم الدولة في حدود 15000دج موزعة كما يلي:
- 10% إذا كان رقم الأعمال يتجاوز 100 مليون دينار جزائري؛
- تكاليف الاستثمارات المادية ذات الأولوية للتمويل في هذه الحالة تكون من طرف المؤسسة ويكون دعم الدولة في حدود 30.000.000دج إلى جانب القروض البنكية حيث يتم تدعيمها لتصل إلى 2.5%.

- تكاليف الاستثمار في مجال التكنولوجيا وأنظمة المعلومات يحصل على15.000.000 د.ج من قبل الدولة تقسم إلى:40% من القيمة الإجمالية تتكفل به الدولة أي ما يقارب 600.00د.ج.والباقي أي 9.000.000تتكفل به المؤسسة ذاتها أو عن طريق قرض بنكي.

[1] الموقع الالكتروني أطلع عليه يوم 2016/4/22 www.dipmepi-setif.com

خلاصة الفصل:

تعتبر الصناعة من أهم دعائم الاقتصاد في أي مجتمع من المجتمعات، ولهذا قامت الجزائر بمنحة عدة امتيازات لقطاع الصناعة ، حيث تم التطرق في هذا الفصل لأهم المراحل التي مرت بها الصناعة في الجزائر بالإضافة إلى ذكر أهم التحديات التي واجهتها ولزالت تواجهها من أجل رفع مستواها الصناعي، وذلك من خلال التعرف إلى المعوقات التي تواجهها كما تم التطرق إلى مدى تأثير السياسة المالية على القطاع الصناعي من خلال التعرف على تطور إيراداتها ونفقاتها، وأهم الحوافز والإعانات الممنوحة من قبل الجزائر لتشجيع الاستثمار.

وما يمكن استنتاجه أن الصناعة في الجزائر تعتمد على تكنولوجيات مستوردة، نتج عن ذلك جمود وتدهور الهيكل الصناعي وعدم قدرته على مواكبة التطورات وتغيرات التكنولوجيا المتسارعة.

خاتمة:

من خلال الدراسة يتضح جليا أنه لا يمكن إطلاقا إنكار الدور الهام الذي يلعبه قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني، لما له من انعكاسات على دخل الفرد وعلى الناتج المحلي الإجمالي، والأمر الذي لا يختلف عليه اثنان أن أن نجاح الصناعة في أي بلد يعد من نجاح الاقتصاد ككل، حيث يلعب القطاع الصناعي دور هام في اقتصاديات جميع الدول.لذا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستويات الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية للأي سياسة تنموية شاملة، لا سيما أن هذا القطاع له وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية.
والجزائر على غرار باقي الدول قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية أفضت في مجملها إلى فتح الباب أمام المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع الصناعي باعتباره من أهم القطاعات التي أولتها الحكومة جل اهتماماتها، اقتناعا من كونه القطاع الأكثر تنسيقا وتعددا وشمولية لتنويع مصادر الدخل فضلا على أنه القطاع الأبرز والأهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي توجيه البلاد نحو النمو والتقدم والانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي قائم على مداخيل النفط إلى اقتصاد قوي يعتمد على التصنيع. ومن خلال الدراسة يتضح أن الصناعة في الجزائر تعتمد على تكنولوجيات مستوردة، نتج عن ذلك جمود وتدهور الهيكل الصناعي وعدم قدرته على مواكبة التطورات وتغيرات التكنولوجيا المتسارعة، حيث بقيت الصناعة التحويلية في الجزائر تعتمد على توافر المواد الخام مثل الصناعات الغذائية والنصف مصنعة، وصناعة الحديد والصلب. أما الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتوسط فإن مساهمتها في هيكل الصناعة التحويلية متواضعة وضعيفة جدا. وحتى تستطيع الدولة الجزائرية استقطاب الصناعة يجب عليها توفير مجموعة من الحوافز ولعل السياسة المالية أو بالأحرى أدوات السياسة المالية هي الأجدر بتوفير هذه الحوافز، فترشيد النفقات كأداة من أدوات السياسة المالية وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الصناعة(نفقات التجهيز) يساعد على تهيئة البنية التحتية، وكذا تخصيص حصص أخرى لنفقات التسيير لأنها هي الأخرى تعمل لفائدة الصناعة وإن كان ذلك بشكل غير مباشر فتحسين الإدارة وإزالة القيود والعراقيل الإدارية كلها تساهم في تهيئة جو صناعي.أما من جهة أخرى فنجد هناك وسيلة أخرى تساعد على تطوير الصناعة ألا وهي الحوافز والامتيازات الضريبية التي يمكن للدولة أن تتميز بها عن باقي الدول في منحها للقطاع الصناعي.

النتائج:

بناءا على ما تم التطرق إليه يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- إن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي، وإيجاد الحلول في مرحلة الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والأخر؛
- اختلاف السياسة المالية في الدول المتقدمة عن السياسة المالية في الدول النامية؛
- تتجلى أهمية كل من الإنفاق العام والضرائب من الناحية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن الناحية الاجتماعية يعتبران أداتان مهمتان في إعادة توزيع الدخول وبالتالي تجنب حدوث فجوة بين الطبقات الاجتماعية؛
- نجاح أي بلد في الصناعة ينعكس على نجاحها في الاقتصاد ككل؛
- من خلال نجاح التجربة الماليزية في مجال الصناعة نرى انعكاسات على الاقتصاد الماليزي وعلى دخل الفرد؛
- من الوسائل التي تلجأ لها الدولة في حماية وتطوير صناعاتها الوطنية فرض الضرائب على الاستردادات وهدفها حماية الصناعة المحلية؛
- تميزت الصناعة في الجزائر بالجمود بسبب اعتمادها على تكنولوجيات مستوردة. وعدم قدرتها على مواكبة التكنولوجيات المتطورة؛
- ارتفاع إيرادات الجباية البترولية عن الجباية العادية في الفترة المدروسة.

نتائج اختبار الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى تماثل السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية فهي خاطئة، لكون السياسة المالية في الدول المتقدمة يتم فيها تمويل النفقات عن طريق الإيرادات وهذا ما يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة المالية، أما في الدول النامية لا يتم تغطية النفقات بالإيرادات وإنما يتم باللجوء بالتمويل بالعجز مما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة المالية؛
- أما فيما يخص الفرضية الثانية وهي من دعائم نجاح القطاع الصناعي رفع الرسوم الجمركية عن السلع الموجهة للخارج فهي صحيحة،حيث أن فرض الضرائب تعمل على حماية الصناعة المحلية من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على إقبال الأفراد على شراء السلع المصنعة محليا وبالتالي فإن زيادة الطلب ستعمل على زيادة الصناعة؛

– الفرضية الثالثة ساهمت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ولو بشكل نسبي في تطوير القطاع الصناعي فهي صحيحة فقد عملت الجزائر على منح مجموعة من الامتيازات لهذا القطاع بغية دعم الصناعة الوطنية.

التوصيات:

– العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة" المؤسسات الإنتاجية" بما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني؛

– ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية؛

– نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة؛

– يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته المالية والاقتصادية؛

– إيجاد الحلول المناسبة لمعرقلات الصناعة في الجزائر؛

– رفع مستوى الأنفاق العام على البحث والتطوير إذ لا يمكن تحقيق أي تقدم يذكر من دونها فهي التي تمكن من صناعة منتوج الغد؛

– إصدار النصوص التشريعية القانونية الملائمة والمساعدة على توطين الأنشطة الصناعية الواعدة.

أفاق الدراسة:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع أثر السياسة المالية على القطاع الصناعي في الجزائر، وأثناء هذه الدراسة لاحظنا أن هذا الموضوع خصب ويحتوي على جوانب مهمة، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجال للقيام بدراسات أخرى وأوسع نقترح من بينها:

– أثر السياسة المالية على قطاع الفلاحة؛

– انعكاسات السياسة المالية على قطاع الزراعة وعلاقته بالقطاعات الأخرى؛

– دور تعبئة المدخرات في ترقية الصناعة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1- الكتب باللغة العربية:

1. طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999
2. سعيد عبد العزيز عتمان، **النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
3. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
4. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد خزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.
5. نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2006.
6. مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
7. عادل فليح العلي، **لمالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2007.
8. مُحَمَّد شاكر عصفورة، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.
9. علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
10. خالد أحمد فرحات المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مدخل إلى الأسواق المالية**، دار الأيام للنضر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
11. خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
12. أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.
13. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي، بيروت، 2009.
14. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

15. سامر عبد الهادي وأخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2013.

16. سعيد عبد العزيز عتمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.

17. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، الطبعة الأولى، الناشر مجموعة النيل العربية القاهرة، 2003.

18. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2002.

2- الكتب باللغة الفرنسية:

1. raymond muzellec, finances publiques, 8 éme édition, editions dalloz , 1993 page 423.

2. M.E.BENNISSAD, L'économie algérienne contemporaine,1980 P66.

ثانيا: المذكرات

1. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

2. سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011/2010.

3. زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة 2015/2014.

4. غطاس منال، غالم سعدية، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015/2014

5. عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

6. يحياوي عبد الحفيظ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2011/2010.

7. إياد حماد، **دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009/2008.

8. دحاح حورية، **هيكل الصناعة ودوره في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الصناعية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

9. مُحَّد مصطفى محمود القدرة، **أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007/2006.

10. حروشي جلول، **الضغط الضريبي في الجزائر(1993-1999)** ،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001/2000.

ثالثا: المقالات

1. زرقين عبود، **تعزيز دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 17، جامعة الجزائر، 2008.

2. عبد المالك بن السبتي **تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجزائرية بين الرغبة في التغيير والصعوبات** جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

رابعا: الملتقيات والمداخلات

1. سامي أبو ظريفة، مداخلة بعنوان **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي"ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني.**
2. قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،** الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة.
3. عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، عنوان المداخلة تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، **الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية في الجديدة في الجزائر استمرار أم قطيعة.**
4. الهاشمي جعبوب، عنوان المداخلة **تاريخ الصناعة الجزائرية،** وزير الصناعة سابقا، الجزائر،2002.

خامسا: التقارير

1. التقرير الصناعي العربي 2010/2009، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، الرباط، المغرب.
2. تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، الجزائر،2007
3. تقرير التنافسية العربية 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

سادسا: النصوص القانونية:

1. مادة 24 من قانون رقم 84-17 الصادر في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية الجريدة الرسمية العدد28.
2. المادة 35 من قانون رقم 84-17، المتعلق بقانون المالية الجريدة الرسمية العدد28.

3. الأمر 03/01/المؤرخ في 2001/8/20 المتعلق بتطوير الاستثمار.

4. قانون رقم 08-13، الجريدة الرسمية العدد44 ، الجزائر،2008.

سابعا: الجرائد والمجلات

1. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية العدد44، سنة 2008.

2. عدنان مسلَم، **الصناعة العربية ومحدودية مواكبة التقنيات الحديثة**، مجلة الاقتصادية الخليجية، العدد48

3. مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3.

4. قريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد5 سنة2008.

5. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 89، سنة 2011.

ثامنا: المواقع الالكترونية

1. www.mida.gov.my
2. http//:www.onefd.dz
3. http://www.assisesdelindustrie.dz
4. www.radioalgerie.dz
5. www.dipmepi-setif.com

الملاحق:

الملحق رقم(1): الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخرتجية في الجزائر سنة 2014

احتياطي النفط (مليار برميل)	إنتاج النفط الخام ألف ب/ي	احتياطي الغاز الطبيعي المسوق مليار متر مكعب	احتياطي الخام للحديد مليار طن/سنة	الطاقة الانتاجية لاستخراج خام الحديد ألف طن/سنة	إنتاج الفحم الحجري	طاقة انتاج صخر الفوسفات ألف طن/سنة
12.2	1.1910	82.7	1.1	4.5490	15	1.6000

المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

الملحق رقم (2): احتياطي النفط خلال الفترة 2010-2014

مليار برميل نهاية السنة

2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير (%)2013/2014
12.20	12.0	12.20	12.20	12.20	0.0

المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

الملحق رقم (3): احتياطي الغاز الطبيعي خلال الفترة 2010-2014

مليار متر مكعب عند نهاية السنة

2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير(%)
4504	4504	4504	4504	4504	0.0

المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

الملحق رقم (4): الغاز الطبيعي المسوق خلال الفترة 2010-2013

مليون متر مكعب في السنة

2010	2011	2012	2013	نسبة التغير2012/2013
83800	82600	85700	82700	3.5-

المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

الفصل الثاني

القطاع الصناعي

مقدمة عامة

خاتمة عامة

فهرس المحتويات

قائمة المصادر والمراجع

الفصل الثالث

انعكاسات السياسة المالية على القطاع الصناعي بالجزائر

قائمة الأشكال البيانية

الملخص

قائمة الجداول

الملاحق

قائمة الملاحق